SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.24 NO. 1 2025
DOI: 10.51984/JOHS.V24I1.3178

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences
Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

السياسة الإقتصادية للإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة "1943-1949م"

عواطف سعيد أمحمد علي و فاطمة علي مختار أحمد

قسم التاريخ، كلية الأداب ، جامعة سبها

الملخص

لا شك إن الإدارة البريطانية لطرابلس وبرقة أثارا بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة، ولعل من أهمها الجوانب الإقتصادية لذلك جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ " **السياسة الإقتصادية للإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة "1943 – 1949**" لتلقى الضوء على ذلك الجانب، حيث تبدأ الدراسة بالآثار السياسية على هذه الأوضاع وتأثر السكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة، ثم يتناول الموضوع جوانب الحياة الاقتصادية في الإقليم مثل الزراعة وبعض المنتجات الزراعية والتجارة والصناعة والسياسة النقدية والبنوك والشركات الأجنبية، ومعرفة مدى تأثرها بسياسة الإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة ومعرفة التطورات التي حصلت على هذه الجوانب. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إن الإدارة العسكرية لم تكن جادة في معالجة الوضع الإقتصادي السيئ في إقليم طرابلس وبرقة، وذلك لغرض أن يكون ذلك مبررا وضمانا لبقاء احتلالها للبلاد، وقد أتضح ذلك جليا عندما طرحت قضية استقلالها ليبيا في الأمم المتحدة فطالبت الدول الإستعمارية – بريطانيا وفرنسا وإيطاليا – بإستمرار الوصاية عليها بحجة أن أوضاعها الإقتصادية لا تمكنها من نيل إستقلالها.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة البريطانية .
السياسية الإقتصادية في طرابلس وبرقة
السياسة المالية والضريبية.
الشركات الاجنبية.
النشاط التجاري .

The Economic Policy of the British Administration in Tripoli and Cyrenaica "1943 - 1949 "

Awatif Saeed Emhimmid Ali , Fatima Ali Mukhtar Ahmed

Department of History, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

Keywords:

British administration
Economic policy in Tripoli and Cyrenaica
Fiscal and tax policy
Foreign companies
Commercial activity.

ABSTRACT

There is no doubt that the policy of the British administration in Tripoli and Cyrenaica had far-reaching effects that affected all aspects of life, and perhaps the most important of them were the economic aspects. Therefore, this study entitled “The Economic Policy of the British Administration in Tripoli and Cyrenaica "1943-1949" came to shed light on that aspect. The study begins with the political implications. These conditions affected the population after the end of World War II, following the measures taken by the British administration in Tripoli and Cyrenaica. The studyalso addresses aspects of economic life in the region, such as agriculture, some agricultural products, trade and industry, monetary policy, banks and foreign companies. Besides that, knowing the extent to which aspects were affected by the policy of the British administration in Tripoli and Cyrenaica and also knowing the developments that occurred in these aspects. The study reached the conclusion that the military administration was not serious in addressing the bad economic situation in the region of Tripoli and Cyrenaica. The purpose behind that it is a justification and guarantee for the continuation of its occupation of the country. It became clear when the issue of Libya’s independence was raised at the United Nations and the colonial powers: Britain, France and Italy demanded continuing its guardianship over it under the pretext that its economic conditions do not enable it to gain its independence.

1. المقدمة:

على الرغم من التغيير والتقدم الذي شهده الإقتصاد الليبي فقد ظل العجز هو السمة البارزة فيه خلال سني الإحتلال الإيطالي، ورغم من زيادة الإنتاج في المجال الزراعي وتحسنه إلا أن مردود ذلك كله يعود للمستوطنين، في حين ظل الليبيون يعانون الفقر والجهل، واقتصر دورهم على العمل بأجور زهيدة في

*Corresponding author:
E-mail addresses: Awa.amhimmid@sebhau.edu.ly ,(F. A. M. Ahmed) fat.ahmed@sebhau.edu.ly
Article History: Received 21 May 2024 - Received in revised form 15 January 2025 - Accepted 17 January 2025

أعمال البناء والتشييد تحت سلطة الايطاليين. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وعصفت بليبيا عواصف الإستعمار واكتسحت ربوعها ويلات الحرب والدمار؛ لأنها كانت ميادين للحرب العالمية الثانية. وأصبحت البلاد مسرحا للعمليات العسكرية بين دول الحلفاء والمحور فحل الدمار واجتاحت تجارتها وثروتها موجة من الخسائر والإفلاس بالأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية،مما أدى إلى إنهيار الوضع الإقتصادي، ومما زاد الأمر سوا تقسيم الدول المنتصرة البلاد إلى ثلاث ولايات منفصلة، وهذا بدوره أدى إلى حرمان البلاد من وحدتها الإقتصادية.

1.1 مشكلة البحث وأهميتها:

تكمن مشكلة البحث في رصد ومعرفة السياسة الإقتصادية للإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس حيث إنتهجت سياسة إقتصادية تختلف عن سابقتها الإيطالية فقد أحدثت بريطانيا تغيرات في هيكل الإقتصاد الليبي وأثروا بذلك على الموارد البشرية والطبيعية في البلاد الأمر الذي سمح لها بفرض سيطرتها السياسية وقوتها الإقتصادية معتمدة على إدارتها وشركاتها ورعاياها في طرابلس وبرقة.

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، فلقد شهد الواقع الإقتصادي في ليبيا تحولات عدة فرضتها الإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس التي كانت في مجملها تتناقض من حين إلى آخر مع اتخاذ تلك الإدارة إجراءات عدة في محاولة منها لفرض قيودها الإقتصادية على برقة وطرابلس, كما لم يسلم الأهالي من هذه القيود و التناقضات.

ويعد الجانب الإقتصادي لطرابلس وبرقة، جانبا مهما بالنسبة للتاريخ وبالنسبة للسياسة الإستعمارية البريطانية التي فرضت نمطا معينا في الإقتصاد ووجهته لخدمة أغراضها الإستعمارية، وقد أثارت هذه التحولات الإقتصادية نتائج إيجابية على الإستعمار البريطاني ونتائج سلبية على برقة وطرابلس، الذي سلبت منه كل ثرواته غاية الاستغلال وفرض نظام رأسمالي موجه يصعب التحكم في آثاره.

2.1 أهداف البحث :

تكمن أهداف البحث في بيان أهداف السياسة الإستعمارية في ولايتي برقة وطرابلس، فإن السياسة الإقتصادية فيهما اختلفت الأمر الذي يعكس إستراتيجية الإدارة العسكرية البريطانية التي تهدف إلى تعميق هوة الإختلاف والتباين بينهما مما يؤدي إلى إحداث انقسام إقتصادي وتجزئة للبلاد.

حتى يتحقق الهدف من هذا البحث تم الإعتماد على ثلاثة أنواع من المصادر كانت مادة البحث الأساسية.

-الوثائق غير المنشورة وتمثلت في الوثائق الإقتصادية الموجودة في المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية فضلا عن الوثائق البريطانية التي تمثلت في التقارير والرسائل التي تبعتها الإدارة البريطانية في ولايتي برقة وطرابلس إلى وزراء الخارجية البريطانية (FO Foreian Office) ووثائق وزارة المستعمرات (CO Office Colonial) وتوجد في مكتب السجلات العامة في لندن. أما الوثائق المنشورة تمثلت في التقارير البريطانية التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية في ولايتي برقة وطرابلس التي عرفت بالتقارير السنوية.

- الصحافة الليبية بين عامي (1943 – 1949م) وهي التي تناولت الأوضاع الإقتصادية في صفحاتها في شكل إحصائيات ومعلومات إقتصادية تعد مصدرا أساسيا لمعاصرتها للأحداث على سبيل المثال: طرابلس الغرب – برقة الجديدة – الوطن.

- التقارير: وهي التقارير التي قدمها ممثلو الأمم المتحدة في ليبيا إلى المؤسسة الدولية في نيويورك وهي تنقل من أرض الواقع صور الأوضاع الإقتصادية في ولايتي برقة وطرابلس.

3.1 منهجية البحث وحدوده:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تتبّع الأحداث التاريخية واستنطاقها ومقارنتها، مع الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة وتسجيل أهم الملاحظات ونقد المعلومات في حالة وجود إمكانية لذلك، وقد تم تحديد الإطار الزمني للبحث منذ عام1943م وهو العام الذي تولت فيه بريطانيا إدارة برقة وطرابلس منذ سقوط الحكم الإيطالي نهائيا في ليبيا إلى عام 1949م التي انتقلت فيه تبعية الإقليميين إلى اختصاص وزارة الخارجية البريطانية.

4.1 الدراسات السابقة:

شملت مراجع الدراسة دراستين سابقتين أفادت الدراسة، الأولى رسالة ماجستير غير منشورة أنجزت عام 1937م بجامعة القاهرة – لمؤلفها " كلمنص جورج بندي" بعنوان " ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي فيما بين عام 1943- 1951م" تتبع خلالها الباحث التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ الاحتلال البريطاني والفرنسي وحتى الاستقلال. ويلاحظ على تلك الدراسة تركيزها على الجانب السياسي على حساب الجوانب الأخرى،

أما الدراسة الثانية فهي رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة السابع من إبريل ليبيا لمؤلفتها أسمهان ميلود معاطي بعنوان " الإدارة العسكرية في ليبيا و أثرها على المجتمع المحلي 1943- 1951م" قد تكون هذه الدراسة في فصلها الثالث أكثر دراسة تناولت الموضوع في تلك الفترة. والمغزى الوحيد أنها استقت معلوماتها عن تلك المرحلة من مصادر محلية بليبيا.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتركيز على الجانب الاقتصادي في ولاية برقة وطرابلس معززة بوثاق ومصادر جديدة لم تتح للدراسات السابقة الإطلاع عليها والاستفادة منه.

5.1 أسئلة البحث أو فرضياته:

تشمل فرضيات هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف كانت الأوضاع الإقتصادية لولايتي طرابلس وبرقة و عند انتهاء الحرب العالمية الثانية؟ وهل نمت الزراعة والصناعة والتجارة في ظل الإدارة العسكرية البريطانية؟ أم أنها أدت إلى تشويه النمو الطبيعي للإقتصاد في برقة وطرابلس؟ وهل استطاع الرأسمال الوطني النمو في ظل فرض الإدارة العسكرية البريطانية سياستها الإقتصادية؟ تم ما هو دور الشركات الأجنبية التجارية وخاصة البريطانية في إحكام سيطرتها على الإقتصاد الليبي؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث من خلال عدة محاور وهي:

- الأوضاع أو النشاطات الإقتصادية في إقليم طرابلس وبرقة.
- احتكار الإدارة البريطانية للنشاط التجاري.
- السياسة المالية والضريبية للإدارة العسكرية البريطانية
- نشاط الشركات الأجنبية في ولايتي طرابلس وبرقة.

2. التمهيد:

أصبحت ليبيا في نهاية يناير 1943م مقسمة إلى ثلاث إدارات عسكرية هي: إدارة برقة، وإدارة طرابلس، وإدارة فزان، أصبحت الأخيرة تحت الإدارة

الفرنسية. وتولت بريطانيا الإقليمين الأولين على أساس إدارتين منفصلتين، بإستثناء واحات غدامس ودرج وسيناون على الحد التونسي، التي ظلت تحت الإدارة الفرنسية في فزان.

وقد حكمت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس والإدارة الفرنسية في فزان حسب شروط اتفاقية لاهاي لسنة 1907م، والتي أجازت للمحتل تنظيم ما يحتله من أرض، وقد منحت هذه المعاهدة للقوات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية كاملة في ليبيا في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة الصلح مع إيطاليا، ومن تم فإن سياسة الإدارة البريطانية المستقبلية تنصب على الصيانة والعناية بالقطر، وعلها تطبيق جميع القوانين السارية في البلاد. وكان الضمان الوحيد الذي أعطته بريطانيا لليبيين حول مستقبلهم هو الوعد بعدم رجوع الإيطاليين للبلاد مرة أخرى[1].

أن سيطرة بريطانيا على زمام الحكم على أساس الصيانة والعناية تطلب منها الشروع في تنظيم الهيكل الإداري لعملية الحكم، بغية السيطرة على الموقف، وسد الفراغ الناجم عن زوال الإدارة الإيطالية. وكان عملية التشكيل الإداري الجديد أن تراعي أمرين هامين الأول: التجزئة الإقليمية للقطر أي أن برقة وحدة قائمة بذاتها مستقلة تمام الإستقلال عن طرابلس في جميع شؤونها، والآخر: إحداث تغير ولو بنسبة ضئيلة حسب ما تقتضيه الظروف في التوظيف الإداري بإشراك السكان المحليين في الهرم الوظيفي.

وتحت ذريعة الضرورات الحربية، واحتياجات الأهالي فصلت السلطات الإنجليزية برقة، عن طرابلس بإقامتها إدارة مستقلة تماما فيها. قسمت الإدارة البريطانية طرابلس الغرب إلى ثلاث مقاطعات هي: طرابلس، مصراته، غريان، أو المقاطعات الغربية والشرقية وطرابلس، وكانت هذه المقاطعات مقسمة إلى 21 قضاء أو متصرفية وعلى رأس كل منها ضابط بريطاني يساعده جهاز إداري مكون من أمين الصندوق وكاتب ومترجم وموظف الصحة[2]. وقسمت برقة أيضا إلى ثلاث مقاطعات هي: درنة، والجبل الأخضر، وبنغازي. وعلى رأس كل قسم موظف بريطاني يقوم بمساعدته تسعة ضباط بريطانيون،فضلا عن ثلاثة آخرين يحملون لقب نائب متصرف من الليبيين[3]. وكانت السلطات العسكرية والإدارية البريطانية تصدر كلها عن القائد العام لقوات الشرق الأوسط، حيث تم تعيين العميد "بلاكلي" حاكما على طرابلس، والعميد " وبوكان كمنج" حاكما في برقة.

وقد انعكس هذا العزل المفتعل بصورة سلبية على حال الإقتصاد في طرابلس وبرقة وأدى إلى تدهور إقتصادي مؤسف في حقلي الزراعة والصناعة. وأصبح الشعب الليبي يعاني في ظل الإدارة البريطانية حيت كانت تجربته السياسية بسيطة جدا، وكان مستوى التعليم بينهم منخفض، كما كانوا فقرا بسبب الانهيار الإقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية،حيث حطمت الحرب المدن والقرى والمنشآت والطرق خاصة في برقة، وزرعت معظم الأراضي بالألغام وأصبحت البلاد في حاجة إلى مساعدات إقتصادية وطبية عاجلة، واعتبرت ليبيا مقاطعة عدو محتلة، وكانت حكومتها حسب القانون الدولي تقوم على أساس العناية والصيانة، وبقيت القوانين الإيطالية هي نفسها السارية المفعول بعد ذلك مع تجريدها من العناصر الفاشية. إن هذه التقسيمات الإدارية قد راعت فيها الإقليمية ووطدت جذورها، كما إن هيكلية الإدارة أفرزت نخبة من الإداريين كانوا نواة العمل في الإدارة الليبية فيما بعد.

وعلى هذا، فإن نظام الإحتلال العسكري قد عمق الوضع الإقتصادي الصعب في البلاد ونزل بمستوى حياة الأهالي إلى الحضيض. زد على ذلك قيام الإدارة البريطانية في طرابلس بسياسة إضعاف القدرات الإقتصادية الإيطالية عن طريق دعم العائلات المحلية بينما قامت بدعم العشائر والقبلية في برقة من خلال إعادة السلطة إلى زعماء القبائل؛ لأن هذا النظام صالح في المجتمع القبلي، كما توقفت عن جباية الضرائب المباشرة ولم تمس ملكية الأراضي العائدة للشركات الأجنبية والمستعمرين الإيطاليين في طرابلس، ولكن استغلت الإدارة البريطانية موضوع عدم حسم مصير الأملاك الإيطالية في طرابلس لتغرس رأس مالها الخاص والذي سرعان ما احتل مواقع حاسمة في الإقتصاد الليبي وخاصة في الجانب المالي حيث وضعت العملات النقدية التي كان معمول بها في برقة وطرابلس تحت رقابة المصرف البريطاني " باركليزينك" وفتحت له فروع في عدة مناطق رغم أن العملة المعمول بها في برقة هي الجنية المصري وفي طرابلس ليرة الإحتلال، كما تمكنت فروع الشركات البريطانية التجارية من إخضاع تجارة ليبيا الخارجية لرقابتها من إستيراد وتصدير وتأمين وغير ذلك[4].

ونتيجة لإختلاف وحدة النقد الرسمية التي يجري التعامل بها في البلاد كان ذلك حائلا دون إمكانية تطور التجارة بين برقة وطرابلس حيث كانت برقة مضطرة إلى إجراء أغلب تجارتها مع مصر، بينما احتكر المستوردين الإنجليز كل التجارة الخارجية في طرابلس وانعكس ذلك بصورة سلبية على الإقليمين خاصة وأن الإدارة البريطانية لم تتخذ أي إجراءات لتحسين الأوضاع الإقتصادية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، وهذا ما أكدت عليه بعثة التحقيق الرباعية عام 1946م بتدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب[5].

وفي الحقيقة قد إتفق نشاط البنك البريطاني بصورة كاملة مع سياسة الإدارة البريطانية التقشفية التي كانت تجري بعض الأعمال الترميمية الضرورية فقط، بحيث بقيت معظم المدن في البلاد بعد الحرب دون كهرباء أو مياه، فلم تجري حكومة الإدارة أي تصليحات لمحطات الكهرباء وأنابيب المياه التي تم تدميرها خلال العمليات الحربية للحلفاء.

كما لم تهتم الحكومة البريطانية برفع الأنقاض وترميم المنازل المهدمة بعد الحرب في طرابلس، فهي لا تريد الأنفاق قبل أن يتضح مستقبلها في ليبيا وهي حكومة مؤقتة ولم تكن من مهامها القيام بعمليات الصيانة والترميم[6]. وكان السكان الباحثين عن العمل يشتغلون من قبل الإقطاعيين المحليين والتجار والمرابين والمتعهدين، ومن قبل المستعمرين الإيطاليين من أصحاب المزارع والمؤسسات الصناعية، ومن قبل حكومة الإدارة البريطانية في مجال الخدمات وبناء المراكز العسكري، كما كان الوضع الصحي متدني جدا ومنخفض للغاية وبذلك زادت الأوضاع المتردية في ظل حكومة الإدارة البريطانية من صعوبة الأوضاع الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وزادت معها معاناة الأهالي في طرابلس[7].

3. الأوضاع أو النشاطات الإقتصادية في طرابلس وبرقة:

تعد الزراعة الحرفة الأساسية للسكان حيث قدرت نسبة العاملين فيها بحوالي 80% من السكان ناهيك عن كونها المصدر الرئيسي للغداء والدخل وإن اقتصرت الأراضي الزراعية على الأطراف الشمالية والشرقية وتنقسم هذه المساحة إلى ثلاثة أقسام حسب الاستغلال وتتحدد مساحتها حسب كمية هطول الأمطار وهي: أرض مزروعة زراعة دائمة، وأرض مزروعة زراعة غير منتظمة، وأرض المراعي.

وبالرغم من ذلك فإن الزراعة تتحكم فيها عدة ظروف طبيعية سواء كانت

طبوغرافية أو مناخية أو بشرية تظل هي المتحكمة في البيئة الزراعية **وتنقسم الزراعة إلى نوعين هما:**

-**الزراعة العربية أو المحلية:** تعتمد هذه الزراعة على أساليب قديمة تتلاءم وطبيعة الأرض وحال المعرفة البدائية بالفن الزراعي والموارد المالية الضئيلة مما سمح ببقائها تحت ظروف غير اعتيادية، وأول نوع من الزراعة العربية هي زراعة الحبوب، وخاصة الشعير؛ إذ يزرع في مناطق مبعثرة تتساقط عليها الأمطار، وتوجد مثل هذه الزراعة في المنطقة الساحلية والجبال المنخفضة وبقاع مختارة معظمها في قيعان الأودية والأحواض داخل المنطقة شبة الصحراوية، فيقوم الفلاح ببذر البذور عادة في فصل الخريف أو الشتاء ثم يغادرها حتى مجيء موسم الحصاد في فصل الصيف، ويعرف هذا النوع من الزراعة محليا باسم الزراعة المتنقلة. أما النوع الثاني من الزراعة العربية المروية، وهي عبارة عن بساتين تزرع فيها الحبوب والخضروات وبعض العلف بالتناوب الموسمي، وتتراوح متوسط البساتين التي تزود بالماء من بئر واحد بين ثلاثة أرباع الهكتار والهكتار الواحد، وقد يملك أحد الأغنياء عددا من هذه الآبار، وتسمى هذه الأرض عادة بواسطة المواشي من آبار يتراوح أعماقها بين 15 – 50 قدما، وهناك النوع الثالث ويتمثل في زراعة أشجار متباعدة من الزيتون والتين في المناطق الجبلية المنخفضة، ويعتمد السكان العرب عليها بوصفه جزاءا أساسيا من طعامهم. [8].

-**الزراعة الإيطالية:** أتى الايطاليون بأساليب فنية جديدة في الزراعة وذلك بسبب الدعم المالي الكبير الذي قدمته الحومة الإيطالية للمزارعين الإيطاليين، وتقدر مساحة تلك الأرضي التي يمتلكها الإيطاليون في ليبيا حتى بداية الحرب العالمية الثانية بحوالي 231089 هكتارا موزعة بين 3675 مزرعة.وتنقسم الأراضي الزراعية الإيطالية إلى قسمين هما: أراضي الامتياز وأراضي المستعمرات، وتعتمد على الأساليب الحديثة، يمكن إستبعادها من الدراسة لسببين اثنين: الأول: أن هذه المزارع لم تؤد دوري هاما في عهد الإدارة البريطانية بسبب إنعدام التسهيلات الإنتمائية بعد إغلاق المصارف الإيطالية . والأخر : تدير المستوطنات الإيطالية في المنطقة الشرقية إبان الحرب. [9].

ونتيجة لذلك وقع العبء على كاهل الزراعة المحلية رغم افتقارها للتقنية الحديثة،وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في إقليم طرابلس قرابة 10 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المنتجة منها 8 ملايين للمراعي،ونحو 400 ألف هكتار من المليونين الباقين صالحة للزراعة المروية وقد استغل جزء منها فقط [10]. أما برقة فقد بلغت الأراضي الصالحة فيها للزراعة بما يقارب من 4 ملايين منها 145.000 هكتار مخصص للزراعة البعلية، أي الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، 2.6 مليون هكتار لرعي المواشي والزراعة الموسمية، 50 ألف هكتار مخصص للزراعة الثابتة، إضافة إلى ذلك تكسو الغابات مساحة تقارب من 110ألف هكتار[11].

تطلبت الأرض الزراعية ومساحتها من بريطانيا إتباع سياسة مغايرة في كل من طرابلس وبرقة: ففي طرابلس لم تولي الإدارة المذكورة إهتماما أكبر بطرابلس لعدم تأثرها كثيرا بالحرب ناهيك أن الفلاحين الإيطاليين بقوا في أراضيهم ولم يرحلوا عنها في ظل وجود الإدارة البريطانية فضلا عن أن الإدارة العسكرية البريطانية قد حافظت على مبدأ الملكية الخاصة فلم تمس الأراضي وملكيتها بأي تغيير يذكر لإن ذلك قد يجر عليها مشاكل عدة، حيث أن السكان المحليين رافضون للحكم الإدارة العسكرية شكلا ومضمونا، وفي الوقت نفسه عملت على تقديم مساعدات مالية لمشاريع الإستيطان الإيطالية لتغطية العجز القائم و أظهرت لنا نتائج الجدول رقم(1) القيمة المالية التي قدمتها الإدارة من عام 1943 إلى عام 1949 بالجنيهات الإسترلينية[12].

جدول رقم (1)

1944-43	1945 – 44	1946-45	1947-46	1948 – 47	1949-48
99,899	80,607	59,556	87,783	170,754	173,929

ويبدو أن بريطانيا هدفت من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين في آن واحد: إحداث سند اجتماعي بتكوين طبقة موالية لها تخدم أغراضها، وامتصاص النقمة الشعبية، والنظر للنهج البريطاني بعين الرضا. ويبدو أن تلك السياسة السابقة أثمرت وأتت أكلها حيث ضعفت روح المقاومة الوطنية في المنطقة، وازداد التمسك بالنزعة الإقليمية التي ظهرت للعيان من خلال الصحف الصادرة آنذاك حيث ركزت المقالات المنشورة على أخبار برقة بالذات وتجاهلت الإقليم الطرابلسي. ومن ضمن المقالات ترجمة لحياة سمو الأمير، والرد على مدعى الزعامة الطرابلسية[13].

أما برقة إنتهجت الإدارة سياسة شبة، إصلاحية في المجال الزراعي بإعطاء الأراضي الزراعية للمزارعين الليبيين. ومن تم قامت الإدارة البريطانية بزراعة 12 ألف هكتار من مجموع مساحة الأراضي التي تركها الإيطاليون في برقة وكانت معظم الأراضي تقع في سهل المرج وباقي الأراضي وزعت على السكان مقابل إيجار سنوي[14].

كما شمل مشروع الإدارة المزارع الجبلية وهي 290 مزرعة كانت ملكا للإيطاليين وقامت الإدارة أيضا بتوزيعها على السكان مقابل إيجار إلا أن هذه المزارع كانت تحتاج إلى التطوير لكي تصبح مزارع يعتمد عليها وفقا لما جاء في الوثائق البريطانية، وكان هناك مشروع مماثل لهذه المزارع وهو مشروع سهل المرج ومساحته حوالي 30.000 ألف فدان جزء منها سبق أن قسم إلى مزارع وزعت على الإيطاليين وتم بناء مئات من المنازل فيها.

أما السهل فقد تمت زراعته بواسطة السكان وقامت الإدارة بتوزيع المزارع لكنها إختارت الأهالي الذين يتولون زراعة هذه المزارع[15]. ودعما للزراعة المحلية لم تقم بجباية الضرائب منهم[16]. وكانت تهدف من ذلك امتصاص الغضب الشعبي على الإدارة البريطانية في برقة.

واجهت الإدارة العسكرية البريطانية بعض الصعوبات من نقص في الآلات الزراعية والعمالة لكنها شرعت في تذليلها لأن هدف الإدارة البريطاني من هذه المشاريع هو تحقيق مآربها الإقتصادية.

أهم المحاصيل الزراعية: خضعت زراعة المحاصيل الزراعية في ولاية برقة وطرابلس كلهما لعدد من الإعتبارات في مقدمتها متطلبات السوق، وسياسة التصدير التي اتبعتها الإدارة في موسم الحصاد الجيد لذلك كانت الحبوب في مقدمة المحاصيل الزراعية كان الشعير والقمح من أهم المحاصيل الزراعية حيث كونهما الغداء الرئيس الأول لمعظم السكان. ويتوقف إنتاج الحبوب على كمية الأمطار، وإن كانت بعض المناطق الساحلية في ولاية طرابلس تعتمد على الري الجزئي.

أظهرت نتائج الجدول التالي رقم (2) تباين إنتاج الشعير والقمح في كل من طرابلس وبرقة في الفترة من 1943 إلى 1947م كما يوضح فيه أيضا المساحة المزروعة من الأراضي[17].

الجدول رقم (2)

أ. إنتاج الشعير في ولاية طرابلس **1943- 1947م**		
السنوات	المساحة المزروعة بآلاف الهكتارات	كمية المحصول بالآف الأطنان المترية
1943م	300.000	28.300

1944م	300.000	75.000
1945م	350.000	70.000
1946م	300.00	75.000
1947م	//	1.700

ب- إنتاج القمح في ولاية طرابلس **1943** إلى **1947م**

السنوات	المساحة المزروعة بآلاف الهكتارات	كمية المحصول بالأف الأطنان المترية
1943م	25.00	6.000
1944م	20.000	7.000
1945م	35.000	8.000
1946م	30.000	6.000
1947م	8.150	1.046

وقدر إنتاج الشعير في ولاية طرابلس عام 1948 بحدود 22ألف طن متري وفي عام 1949 حقق الإنتاج قفزة نوعية فقد بلغ 141ألف طن متري لكن الإنتاج تراجع في السنة الثانية أي في العام 1950 فبلغ 85 ألف طن متري في حين بلغ إنتاج القمح سنة 1948 بحوالي 2.400 ألف طن متري وعام 1949 ارتفع إلى 8 ألاف طن وحافظ مستوى الإنتاج على الرقم المذكور في العام 1950م [18] ،أما ولاية برقة فقد كان إنتاج الشعير والقمح فيها على النحو التالي[19] كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

أ- إنتاج الشعير في ولاية برقة **1945- 1950م**	
السنوات	**كمية المحصول بالأف الأطنان**
1945م	**35**
1946م	**20**
1947م	**20**
1948م	**40**
1949م	**36**
1950م	**31**
ب- إنتاج القمح في ولاية برقة **1945** إلى **1950م**	
1945م	**5**
1946م	**4.5**
1947م	**4.8**
1948م	**7.5**
1949م	**1.5**
1950م	**6.5**

ويتضح من هذه الأرقام لإنتاج القمح والشعير برقة وطرابلس كليهما مدى تأثير المناخ على الإنتاج، فقد تراجعت كمية الإنتاج بسبب الجفاف خلال عامي 1947- 1948م. إضافة إلى موجات الجراد التي أصيبت بها المحاصيل ومع ذلك أزداد الإنتاج في السنوات التالية بعد عامي الجفاف.

يلاحظ من هذه الجداول ارتفاع إنتاج ولاية طرابلس في السنوات المناظرة من إنتاج ولاية برقة، ولعل ذلك يعود إلى الاهتمام بالزراعة في طرابلس في الوقت الذي إنصب فيه الإهتمام في برقة بإصلاح آثار الحرب، وع هذا ينبغي أن نشير إلى أن ارتفاع الإنتاج في بعض السنوات ووصوله إلى أرقام عالية ولكنها لا تعود على الفلاح والبلاد بفائدة فلا يكاد الفلاح يسد نفقات زراعته، وخير ما يذكر هذا ما علقت به مجلة الفجر بسخرية قائلة " السر في ذلك عند إدارتنا الحكيمة" [20].

وكانت الإدارة البريطانية تقوم بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج في مواسم الحصاد الجيدة في مواسم الجفاف تغطي النقص بإستيراده هذا ما سيرد ذكره لاحقا في الجانب التجاري، فلم تعالج الإدارة البريطانية مصادر الجفاف عام 1947م بإستيراد النقص من الحبوب بالمستوى المطلوب، فأصيبت البلاد بالمجاعة.

فضلا عن الشعير والقمح فإن زراعة الزيتون يأتي في مقدمة المحاصيل الزراعية من حيث القيمة الإقتصادية بعد الشعير، وقد زرعت أشجار الزيتون في العهد الإيطالي في مزارع الإيطاليين، وفي وجود الإدارة زرعت أعداد كبيرة منه، وقد بلغ عدد الأشجار 3,400 مليون شجرة ويقدر ما يملكه الأهالي منها بحوالي 30%، وبلغ إنتاج الزيتون عام 1950 بحوالي 8500طن [21] . وتتولى معاصر بدائية عصر الزيتون، وقدر عدد المعاصر الحديثة في طرابلس بحوالي30 معصرة [22]. وقد زرع اللوز بين أشجار الزيتون وبلغ عدد أشجاره 1,800مليون شجرة[23]. والجدول التالي يوضح إنتاج اللوز خلال الفترة 1943 إلى 1947م[24].

الجدول رقم (4)

ب إنتاج اللوز	
السنوات	الكمية والطن
1943	250
1944	540
1945م	600
1946م	540
1947م	615

كما زرع النخيل على طول المنطقة الساحلية وفي الواحات، وكثرت زراعته في مزارع الايطاليين، وهو يتراوح إنتاج النخيل من 12.000 ألف طن سنة 1943 إلى 35.000 ألف طن في سنة 1947 ويوضح الجدول التالي إنتاج التمور بين العامين المذكورين وفقا لما جاء في الوثائق البريطانية[25] ويتضح من خلال هذه الجدول بأن إنتاج التمور لم يتأثر بسنوات الجفاف.

الجدول رقم (5)

أ- إنتاج التمور	
السنوات	**الكمية بالأف الأطنان**
1943م	**12.00**
1944م	**22.00**
1945م	**20.000**
1946م	**14.00**
1947م	**35.000**

ولقي العنب إهتماما كبيرا به من قبل الجالية الإيطالية ومن قبل الإدارة العسكرية البريطانية حيث يستخدم في صناعة الخمور، وقدر عدد أشجار العنب في طرابلس بحوالي 20 مليون عام 1950م وفي برقة حوالي 3,300 مليون كرمة في نفس العام. وتشير التقارير البريطانية إلى أن المساحة المزروعة في ولاية طرابلس بين عامي 1943 – 1945م تقدر بحوالي 13.000 ألف هكتار[26].

ومن المحاصيل التجارية التي سعت الإدارة العسكرية البريطانية إلى زراعتها والاهتمام بها هي التبغ حيث أخضعتها لسياستها الإحتكارية، وقدرت المساحة المزروعة منه عام 1943 بحوالي 166 هكتار في ولاية طرابلس، وبلغ إنتاج التبغ منها حوالي 66 طنا وزادت كمية إنتاجه في غضون ثلاثة أعوام وبلغت عام 1946 حوالي 818 هكتار، وبلغ الإنتاج منها حسب ما ورد في تقارير الإدارة العسكرية البريطانية بحوالي 1,408 طنا وأشار رئيس إدارة في تقرير بأن الإنتاج عام 1946م بلغ حوالي 1,274 طنا[27] واختلفت تقديرات الإنتاج بين ما ورد في تقرير الإدارة العسكرية البريطانية للسنوات (1944- 1946م) وبين ما أورده رئيس الإدارة لنفس السنوات، وما ورد في تقرير كينليسيد.هـ.ل في التقرير العام لاقتصاد الليبي.

ومن المحاصيل التي كانت تدر ربحا كبيرا هو الفول السوداني حيث كان المحصول يعتمد على مياه الري، ولأهمية هذا المحصول، فقد صدر منه إلى الخارج دون الاستفادة منه في الداخل، حيث حرمت السلطات البريطانية

الأهالي من تصديرها لي برقة هذا ما سنتناوله فيما بعد عند الحديث عن التجارة، ويمكننا إيضاح قيمة إنتاجه في الفترة من 1944 إلى 1950م بالنظر للجدول التالي[28].

الجدول رقم (6)

1944م	1945م	1946م	1947م	1948م	1949م	1950م
500	650	780	975	1500	1920	1200

ازداد تركيز الإدارة البريطانية على الزراعات التجارية، وإخضاعها لسيطرة إحتكارية فأولت بعض الإهتمام بالحلفاء، حيث ينمو نبات الحلفاء في سهل الجفارة، وبعض الجهات نصف الصحراوية، ويعد مصدرا هاما من مصادر الدخل النقدي لاسيما في سنوات القحط، عندما تكون مصادر الدخل النقدي الأخرى منخفضة. وكان هذا النبات يجمع ويصدر بواسطة شركة إحتكارية خاصة حتى عام 1951م. وقد اختلفت قيمة صادراته بين سنة وأخرى، حيث بلغ إنتاج الحلفاء عام 1948م حوالي 37,000 ألف طن وكان المصدر منها 32,000 ألف طن بالمقارنة مع عام 1947م حوالي 12,000 ألف طن [29]. وزرعت الفاكهة والخضروات في ولاية طرابلس وبرقة وكانت لها أهمية كبرى في حياة الإقليم وتشير الوثائق البريطانية إلى إنتاج الفواكه والخضروات التي أسهم فيه المزارعون المحليون وهذا وفق ما ورد في الجدول الآتي[30].

الجدول رقم (7)

السنة	المساحة بالهكتار	الكمية بالطن
1943م	2.136 ألف	2.178 ألف
1944م	2.461 ألف	3.368 ألف
1945م	2.705 ألف	2.430 ألف
1946م	2.583 ألف	3.162 ألف
1947م	3.368 ألف	3.557 ألف

إنتهجت الإدارة البريطانية سياسة زراعية حاولت منها النهوض بالزراعة كما تشكله من دعامة أساسية للإقتصاد، فقامت بحفر الآبار وتنظيفها ومكافحة الآفات الزراعية كالجراد وأعطت قروضا زراعية للمزارعين وقدمت الآلات الزراعية والأسمدة.

والسؤال الذي يبرز نفسه هل كان ذلك من أجل العناية برفاهية السكان؟ الإجابة كلاّ بل كان يهمها أكثر من ذلك أن تحصل على كميات كبيرة من المحاصيل لغرض التصدير ونتيجة لهذه السياسة تعرضت الزراعة للعديد من الصعوبات منها السيطرة الإحتكارية التي إنتهجت على السلع المصدرة حيث نشرت لعدد من الأوامر والإعلانات التي كانت تحرم البلاد من وحدتها الإقتصادية، وخير ما توصف به هذه السياسة الزراعية ما ذكرته صحيفة الوطن عن سخريتها من السياسة الزراعية للإدارة البريطانية في برقة قطعت بالقول " إن الزراعة وما أدراك ما الزراعة فإن قسم الزراعة لم يكن إلا حديقة كلفت البلاد مئات الآلاف من الجنيهات ولكن ليتمتع بها حضرات الضباط الإنجليز المسئولون عنها وحضرات الموظفين الأجانب المديرون لها أما إنها قامت بأي عمل يذكر لمصلحة البلاد فهذا شيء لم يحصل"[31]. ولم يكن واقع الثروة الحيوانية في ظل الإدارة العسكرية البريطانية بأفضل حال من الزراعة.

2. 2 الثروة الحيوانية:

تعد الثروة الحيوانية مصدرا مهما وأساسيا من مصادر الدخل الإقتصادي للبلاد، ففي ولاية برقة احتلت المرتبة الأولى وجاءت بعدها الزراعة أما في ولاية طرابلس فكانت الثانية بعد الزراعة وهي تشكل مصدرا أساسيا للغذاء ومصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية كالسجاد والأدوية حيث استخدمت ولاية طرابلس 80% من الصوف الذي أنتجته الحيوانات في الصناعة المحلية، في حين كان المصدر 20% منه إلى إيطاليا بصورة رئيسة وفي بعض الأحيان إلى بلجيكا والمملكة المتحدة وبالمقابل كانت برقة تصدر ما يقرب من 80% من مجموع ما تنتجه من الصوف[32].

وينقسم الإنتاج الحيواني إلى قسمين متميزين تماما، الأول: نظام تربية الحيوانات في الرعي الذي يمارسه العرب في المراعي الواسعة وهذه الطريقة هي الأهم من الناحية الإقتصادية، والأخر: نظام تربية الحيوانات الذي يتبعه الإيطاليون وبعض المزارعين العرب أحيانا بالقرب من المدن وفي الواحات حيث أراضي المراعي محاطة بالسياج[33].

وتختلف مساحة المراعي المستعملة من سنة إلى أخرى وفقا لمعدل الأمطار وتقدر كمية الحيوانات في ولاية طرابلس وفقا لتقديرات الضرائب وفي برقة وفقا لتقديرات شيوخ القبائل، والجدول التالي يوضح عدد الحيوانات في ولاية برقة في الفترة من 1945إلى 1950م [34].

الجدول رقم (8)

النوع	1945م	1946م	1947م	1948م	1949م	1950م
الغنم	413	665	364	461	//	462
الماعز	445	528	436	321	//	379
الإبل	32	35	23	14	//	20
الأبقار	21	35	31	34	//	32
الحمير	14	15	13	10	//	//
البغال	//	//	//	//	//	//
الخنازير	//	//	//	//	//	//

أما ولاية طرابلس فقدرت المواشي فيها في الفترة ما بين 1943- 1947م على النحو التالي[35].

الجدول رقم (9)

النوع	1943م	1944م	1945م	1946م	1947م
الغنم	128.000	250.000	331.000	386.000	254.944
الماعز	161.000	333.000	431.000	502.000	267.384
الأبقار	23.000	31.000	37.000	32.000	32.000
الأبل	23.000	53.000	57.000	56.000	54.000
الخيول	4.700	5.600	6.000	5.800	4.916
حمير	15.000	24.000	30.000	27.000	24.000
البغال	700	1.200	1.700	800	1.006
الخنازير	600	1.900	2.200	1.800	1.862

يتبين من خلال الجداول السابقة أن الأغنام ثروة حيوانية لا يستهان بها من الناحية العددية وخاصة في سنوات 1945و 1946م بالنسبة للحيوانات الأخرى بالرغم من أنها شهدت انخفاضا شديدا في عام 1947 و1948م بسبب الجفاف الأمر الذي أجبر الأهالي على الرحيل بحيواناتهم إلى شرقي طرابلس أي منطقة سرت، وبني وليد حيث تتوفر المراعي بسبب توفر المراعي التي تؤمن الغذاء للحيوانات، ومع هذا نفقت أعداد منها في السير مما أدى إلى نقصها.

وقد أشارت وثائق جمعية المزارعين بطرابلس بأن الإدارة العسكرية البريطانية لم تقدم الأعلاف لمربي الحيوانات رغم عدد من المراسلات التي تمت بين مصلحة الزراعة لولاية طرابلس والإدارة العسكرية التي توضح حاجة المناطق لأعلاف الماشية وأن المخزون من الأعلاف قد نفد على الرغم من العروض التي قدمتها شركة مشتل كوتش بشأن توفير الأعلاف في حال رغبة الإدارة العسكرية البريطانية شرائها[36]. وبحسب ما أشارت أليه المفوضية الرباعية في تقريرها عن ليبيا بأن الجفاف كان سببا في فقدان نصف أعداد الماشية

ووجهت انتقادات إلى الإدارة العسكرية البريطانية بكونها أسهمت في زيادة حدة الجفاف من الآتي:

- عدم صيانتها الآبار الارتوازية لتكون في أحسن أحوالها.
- عدم إرسالها للماشية عن طريق البحر إلى ولاية برقة إسوة بالإيطاليين حيث تتوفر هناك كميات وفيرة من المياه.
- قيام الإدارة بتصدير الزيادة في الوفرة[37].

وإن قامت الإدارة البريطانية في عام 1947م بإرسال المهندسين والموظفين لدراسة حالة الآبار في المقاطعة الشرقية رقي طرابلس حتى سرت، وتم إصلاح بعضها[38].

إضافة إلى الخدمات البيطرية البسيطة بتكليفها بعض الضباط البيطريين الذين قاموا بتدريب عناصر ليبية لمساعدتهم في علاج الجروح والتبليغ عن الحالات المرضية، ولكنها قامت بتوفير الأدوية واللقاح للحيوانات المريضة بأسعار لا تتناسب مع دخول مربي الحيوانات[39]، لهذا اقتصرت الخدمات البيطرية على ما يتبع الإدارة العسكرية من الحيوانات، أما الأهالي فإن ما يقدم لهم لا يذكر، لهذا تناقضت أعداد مواسم الجفاف والمرض، وإضافة إلى ما سبق يلاحظ أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تهتم حتى بالحيوانات التي تصدر إلى الخارج وتمد من مصادر الدخل القومي، فلم تخضع الحيوانات المصدرة للفحص الدقيق، مما يؤثر على جودة المصدر فيقل سعرها، كما ذكرت ذلك صحيفة "الوطن" بأن اليونان اشترطت لشرائها عام1949م من الحيوانات بدفع نصف قيمة الأغنام بضائع من منتجاتها[40].

ومما يجب ذكره إن الإدارة العسكرية البريطانية اهتمت بالثروة الحيوانية لما تشكله من مورد مهم للبلاد خاصة في ميدان التجارة الخارجية، لذا نجدها تهتم بالعمليات التصديرية وتنظيمها، فاتخذت بعض الإجراءات بخصوص حجر الحيوانات في محطة الحجر الصحي، ولا يسمح بتصديرها إلا بعد مرور أربعة عشر يوما قبل عملية الشحن، ولا يسمح بإدخال الحيوانات إلا بعد استخراج شهادة تصدير أي بعد فحصها [41].

كما قامت الإدارة بمعالجة الأمراض الحيوانية الموجودة بتوفير الأدوية واللقاح للحيوانات المصابة وأصدرت مراسيم قاضية بعزل الحيوانات وإفناء الحيوانات المصابة. فكل هذه الإجراءات لم تكن عاملا في تحسين وزيادة الثروة الحيوانية وتحسين دخل المواطن بل بالعكس فعملية الحجر الصحي أدت إلى زيادة تكاليف الحيوانات مما أدى إلى زيادة قيمتها ناهيك عما يترتب على عملية التصدير من نقص الثروة الحيوانية للبلاد.

وفي تقرير القنصلية الأمريكية في بنغازي في يونيو عام 1951 من الآثار التي سببها الجفاف على الثروة الحيوانية في ولاية برقة بأن وضع الثروة الحيوانية كان سببا جدا في العام المذكور فقد تعرضت إلى خسائر كبيرة لعدم توفر الأعلاف قدرت خسائر الحيوانات في ولاية برقة بنحو 20% للحيوانات الكبيرة أما الحملان فقد بلغت 40 – 50% وقد أفاد الضباط البيطريون بأن الموسم المذكور يعد من أسوأ المواسم في الولاية للحملان وان كثيرا من النعاج ماتت قبل الولادة، فلم يكن إمام أصحاب الحيوانات إلا الانتظار حتى تنفق حيواناتهم كي يأخذوا جلودها[42]. وبذلك انعكست الآثار السلبية التي انتابت الثروة الحيوانية في تلك الفترة بصورة أو بأخرى على الواقع الصناعي في البلاد.

3.2 الجانب الصناعي:

لم ترتق الصناعة في كل من ولاية برقة وطرابلس كليهما إلى المستوى الصناعي الحديث لأن الأحوال الطبيعية و الإقتصادية غير ملائمة لنموها، فمنذ الإحتلال الإيطالي لم تتجاوز الصناعة نطاق الصناعات البدائية، حيث اقتصرت على المواد الأولية وافتقرت إلى الطاقة اللازمة لإقامة الصناعة عليها ناهيك عن قلة الأيدي العاملة ورأس المال اللازم لإنجاح أي صناعة حديثة، لذلك كانت الصناعة متخلفة وكان أوج النشاط الصناعي يشتمل بصورة رئيسية على صناعة الأغذية وتصنيع التبغ وصيد الأسماك وأقيمت هذه الصناعات في نطاق ضيق،وكانت طرق الإنتاج المتبعة فيها غير فاعلة [43]. وازداد الوضع سوءا وتدني زمن الإدارة البريطانية حيث اختفت الصناعة تقريبا في برقة بسبب ظروف الحرب وتدمير المنشآت والمؤسسات الصناعية الصغيرة، وانسحاب الجالية الإيطالية، وفقدان التسهيلات الإنتمائية، وعدم توفر العناصر البشرية المؤهلة، فالإدارة البريطانية لم تحدث أي تغيير حيث قامت الإدارة العسكرية البريطانية بتفكيك آليات المؤسسات الصناعية والتي لم يشملها التدمير في برقة وبيعها إلى الخارج[44].

أما الصناعة التي لم تندثر في هذه الولاية، فهي الصناعات اليدوية أو الحرف اليدوية كصناعة منسوجات البسط وأقمشة الخيام المصنوعة من وبر الجمال أو من وبر الجمال المخلوط بشعر الماعز، ويشير تقرير بعثة الأمم المتحدة بأنه يوجد من بنغازي ودرنه كليهما مصنع للنسيج وما ينتجه النول الميكانيكي الواحد يتراوح ما بين 20 إلى 35 متر في اليوم، وتجدر الإشارة بوجود النول البدائي يستعمله الأهالي لتصنيع المنسوجات البسيطة[45] وهذا النوع يساعد الأهالي على استعماله في صنع خيامهم حيث لا يتطلب جهدا كبيرا.

أما ولاية طرابلس، فقد كانت أقل تأثيرا بظروف الحرب إذا ما قورنت بولاية برقة حيث تشير تقارير اللجنة العامة لوزراء الخارجية البريطانية عام 1949م بأن عدد المنشآت الإيطالية التي بقيت حوالي مائة منشأة في العمل في ولاية طرابلس التي بقيت من الناحية العملية في أيادي البرجوازية الإيطالية، وكل ذلك عمل على إنماء الصناعات صناعة تعليب الأسماك وتتمثل أهميتها في التصدير، حيث مثلت نحو 23% من صادرات طرابلس[46].

وتشير التقارير بأنه على طول ساحل ولاية طرابلس لا يوجد سوى 193 مركبا منها 48تدار بمحركات آلية، وبعضها الآخر قوارب شراعية أو زوارق تجديف، وكانت أغلب عمليات الصيد تتم عن طريق الأجانب من الإيطاليين، واليونانيين وعدد قليل من الليبيين، أما ولاية برقة فكانت أسوا حالا من ولاية طرابلس حيث لا يوجد سوى 20 مركبا في مرفأ بنغازي منها 8 مراكب يملكها صيادون محترفون [47]. وكان هناك ما يقرب من 10.9 شركات لصيد التونة.

وطبقا لإحصائيات الإدارة العسكرية البريطانية فإن الجدول التالي يوضح عدد المصانع وكمية الأسماك التونة في الفترة من 1943 إلى 1947م [48] .

الجدول رقم(10)

السنة	عدد مصانع التونة	كمية اسماك التونة بآلاف الأطنان
1943م	2	كل الأسماك تم بيعها طازجة
1944م	7	10.994 طن
1945م	7	5.306 طن
1946م	7	13.559 طن
1947م	7	17.833 طن

ويتضح من الجدول قد ازداد عدد مصانع التونة عام 1944م من 2 مصانع إلى حوالي 7 مصانع عام 1947مصدر بعض إنتاجها إلى إيطاليا، وتشير الوثائق البريطانية بأن أسماك التونة التي تم صيدها في عام 1948م تقدر بحوالي 1009طن[49]. ومما تجدر الإشارة إلية أن هذه الإحصائيات تنفي ما

ورد في تقرير فرانسوا بورجوا عن الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية [50].

وفي هذا الصدد يجب أن نذكر بأن الإدارة العسكرية البريطانية لم تسمح بصيد الأسماك إلا بعد الحصول على رخصة منها، وهذا الأمر كغيرة من الأنشطة الإقتصادية يرمي لتحقيق أهدافها حيث قدرت رسوم الرخصة في طرابلس 120 ليرة عسكرية، ومن يقم بالصيد من دون الحصول على ترخيص يعرض نفسه للحبس مدة خمس سنوات أو غرامة مالية تقدر بـ96.000 ليرة عسكرية أو بالعقوبتين معا، ناهيك عن الضريبة المفروضة على كل كيلوغرام من الأسماك وتتراوح بين 2.50 و 25 ليرة عسكرية، أما في برقة فقد كانت رسوم الحصول على رخصة صيد لكل مركب تبلغ 5 جنيهات إسترلينية وفرضت ضريبة مقدارها 25 ليرة عسكرية على كل كيلوغرام سمك وكانت معظم عمليات الصيد يقوم بها الأجانب من الايطاليين واليونانيين[51].

أما صناعة الإسفنج احتلت المرتبة الثانية بعد صيد أسماك التونة إبان الإحتلال الايطالي، وكانت تعد من أهم الصناعات البحرية، فهي في الغالب كانت تحت سيطرة الشركات اليونانية بعضها مسجل في مدينة طرابلس وبعضها الآخر في اليونان، وقد بلغ عدد مراكب الصيد الليبية 10% فقط من مجموع مراكب صيد الإسفنج العاملة.

وسعت الإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة بأخذ الإذن من حكومة لندن بشان احتكار صيد الإسفنج على الساحل الليبي في عام 1946م إلا أن الأخيرة تحفظت على الموافقة لأن ذلك سيؤدي إلى إثارة حفيظة السكان[52]. وفي برقة تم تنظيم صيد الإسفنج في عام 1945م بعد أن كان بدون رقابة تفرض عليه وتم إنشاء شركة لصيد الإسفنج عرفت باسم شركة بنغازي[53] وقد منحت الإدارة العسكرية البريطانية في ولاية برقة منذ عام 1946م رخصا لصيد الإسفنج للأشخاص المعروفين في هذه المهنة نظير دفع رسوم سنوية قدرها 50 جنية لكل مركب صيد وجنية لكل مركب مستودع – أي سفن تخزين المؤن والوقود – ومبلغ 8 جنية لكل غطاس حيث بلغت عدد الرخص في ذلك العام 50 رخصة وبلغ متوسط عدد الغطاسين 4 غطاسين[54].

وتذبذب إنتاج ولاية برقة من الإسفنج وبلغت جملة الكميات التي تم صيدها في 1946م حوالي 56.877كيلوجرام[55]. وفي عام 1947 بلغ حوالي 128طنا[56] في حين بلغ إنتاج عام 1948م حوالي 46.4 طن متري وإنتاج عام 1949بلغ 71.5 طنا متريا[57]. ورغم أهمية هذا الإنتاج في ولاية برقة فإنها لم تستفد إلا من رسوم الرخص ورسوم أعمال التصدير[58] والمستفيد الأكبر هم الأجانب.

أما ولاية طرابلس فقد سمح للصيادين اليونانيين بصيد الإسفنج بشرط أن يقوموا بالصيد وبيع ما يصيدونه ضمن حدود ولاية طرابلس[59]. وقد بلغت قيمة صادرات الإسفنج لإقليم طرابلس من 1945م إلى عام 1950 على النحو التالي:

جدول رقم (11) القيمة بالجنيهات الإسترلينية [60].

السنة	1945	1946	1947	1948	1949	1950
القيمة	25.400	24.400	24.500	79.500	16.500	63.700

والملاحظ أن صادرات ولاية طرابلس قد زادت كثيرا عام 1948م مقارنة بصادرات السنوات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن صيادي الإسفنج اليونانيين قد عملوا أثناء هذين الموسمين في مياه ولاية طرابلس بخلاف السنوات الأخرى التي أقتصر فيها العمل أثناها على المراكب الليبية[61].

ويشير التقرير الإقتصادي النصف الشهري في 25مايو1949 للإدارة البريطانية في ولاية طرابلس بأن هناك ثلاث مؤسسات تعمل في الصيد بغطاسين واثنين من شباك الصيد بالإضافة إلى مراكب صيد صغيرة تستخدم في عمليات الغوص في مياه زواره فضلا عن بعض المراكب الأجنبية من اليونان وايطاليا وفرنسا كان مسموحا لها بالعمل في مياه طرابلس وقد بلغ حجم الصيد في عام 1947م نحو 20.195 كيلوغرام، وفي عام 1948م نحو 29.994 كيلوغرام [62].

وتجدر الإشارة هنا بأن معظم الإسفنج يصطاده اليونانيون والايطاليون ويرسلونه مباشرة إلى الخارج لأجل تحضيره وبيعه، ويجمع الليبيون أو الأجانب المقيمون في ليبيا جزءا صغير من الإسفنج، وجميع الإسفنج الذي يصطاده الأجانب يسجل كصادرات، غير أن الذي يحصل عليه الإقتصاد الليبي بالفعل هو رسوم رخص الصيد والرسوم الجمركية، والأموال التي ينفقها الصيادون الأجانب ثمنا للمؤن ورسوم المرفأ وغيرها ، أما قيمة الإسفنج نفسه فلا تعود للإقتصاد الليبي[63].

ومن الصناعات الأخرى صناعة عصر الزيت النباتي وتكريرها، ففي طرابلس توجد أربع معاصر حديثة لزيت الزيتون والخروع بالإضافة إلى المعاصر البدائية، والزيت المستخرج يرسل إلى إيطاليا لإعادة تكريره[64]. ويشير التقرير الإقتصادي للإدارة البريطانية لعام 1949 بوجود ثلاثة مصانع لاستخراج زيت السانسا – لاستعماله في صناعة الصابون – من زيت الزيتون، حيث يتم توزيع زيت على مصانع الصابون التي بلغت 35 مصنعا لصناعة الصابون بلغ إنتاجها عام 1950م حوالي 200طن، كما إنه يوجد مصنعان لسد احتياجات مصانع التونة والسردين من زيت الزيوت. وهناك 6 مصانع تعمل في حفظ السردين في الزيت حيث بلغ إنتاجها عام 1947 – 190 طن متري، وعام 1948م حوالي 340 طن متري[65].

وفي الوقت نفسه توجد مكابس للزيوت تنتج كميات كبيرة من الزيوت منها زيت الطعام وقدر إنتاجه عام 1947م ب 936 طن متري وإنتاج عام 1948م بلغ حوالي 1500 طن متري، كما أنشئت شركتان محليتان لاستخراج نوع رفيع من زيت الخروع يستعمل للتشحيم وأغراض طبية أخرى، وقد صدر منها أكثر من 300 طن في عام 1950، ومن الصناعات المحلية هناك مصانع المكرونة المنتجة بطاقة قدرها (200 طن) شهريا إلى جانب مصنعين للثلج تعمل على توفيره للمدنيين، ومصنع آخر خاص باحتياجات العسكريين، وافتتح أيضا في تلك الفترة مدبغتين للجلود مجهزة تجهيزا حديثا أنتجت نحو 475 قنطارا من الجلود المستعملة في الأحذية و63 قنطارا من الجلود الممتازة في عام 1948م، إلى جانب المدابغ الصغيرة التقليدية ذات الإنتاج الضعيف. إضافة إلى مصنع واحد لحفظ الخضروات، وفترة عملها في يونيو- سبتمبر من كل عام. وتوجد مصانع المياه المعدنية لتغطي الاحتياجات المحلية، ومصنع لإنتاج السروج والأحزمة من جميع أنواع الجلود كما أوجدت الإدارة العسكرية البريطانية مصانع لتقطير الخمور وتعمل هذه المصانع في مواسم إنتاج التمور إضافة إلى مصنعين لإنتاج الشموع، كما أنشأت الإدارة العسكرية البريطانية مصانع الطوب ومحارق الجير وهي ثلاثة محارق تنتج جميع أنواع الجير إضافة إلى 6 مسابك للحديد والألمونيوم والنحاس[66]. كما احتكرت الإدارة العسكرية البريطانية إنتاج الملح وصناعة التبغ حيث تم إنشاء إدارة للعمل على زيادة إنتاج التبغ، وقامت الإدارة بإنشاء مصنع لصناعة السجائر في ولاية طرابلس حيث بلغ إنتاجه عام 1948م حوالي 363.8 مليون سيجارة وفي عام 1949م بلغ 387 مليونا وكان إنتاج عام 1950م حوالي 389.6 مليون

سيجارة كما وجد مصنع واحد لصناعة الورق[67]. ولعل أهم ما تمتاز به الصناعة الآلية في عهد الإدارة البريطانية الحدودية في مقوماتها الأساسية.

أما الصناعات التقليدية أو الحرف اليدوية فقد شهدت نشاط ملحوظا رغم تأثرها بمشاكل عديدة تمثلت في نقص المواد الخام وعدد العمال والتسويق، إلا أن الصناعات التقليدية كان لها دور مهم في تخفيف مشكلة البطالة وزيادة دخل السكان من أصحاب الدخل المحدود. وتنظم الصناعات التقليدية إلى فئتين:

- فئة الصناعات المنزلية. ومنها صناعة البسط
- فئة الصناعات الصغيرة: هي الصناعات الصغيرة ويكون إنتاجها في ورش منظمة منها زخرفة المعادن والخشب.

تعد طرابلس المركز الرئيس لصناعة الأقمشة والأردية والبسط والسجاد. وتعد طرابلس المركز الرئيس لصناعة الأردية الفاخرة بجميع أنواعها من الحرير والقطن، وبلغ ما تم تصديره من الأردية إلى ولاية برقة في عام 1950م ما قيمته حوالي 29.000 جنية إسترليني، كما تصنع البسط في طرابلس وتم تصدير قسم منه إلى ولاية فزان والقليل مما يغرف باسم القيرواني صدر إلى إيطاليا، وتصنع الأغطية وهي نوع من الرداء الثقيل منسوج بطريقة يدوية، وتباع بكثره إلى السكان الوطنيين، وقد بلغت قيمة صادرات طرابلس من البطاطين إلى برقة عام 1950م حوالي 2290 جنية ليبي، كما كان يباع عدد قليل من البطاطين إلى السياح الذين يقبلون على شرائها لأنها مصنوعة من خليط بديع من ألوان الصوف الطبيعية[68].

أما ولاية برقة فالصناعة الرائجة بها هي صناعة منسوجات البسط والخيام، إلا أن هذه الصناعة لم تسلم هي أيضا من السياسة الإقتصادية للإدارة العسكرية البريطانية ففي الوقت الذي قامت فيه بتوزيع الصوف والحرير المستورد على الحاكة الأمر الذي أدى إلى ازدهار هذه الصناعة إلا أنها قامت برفع أسعارها؛ فترتب على ذلك زيادة في سعر الأردية المصنوعة؛ فأحدث ذلك خلخلة في هذه الصناعة؛ فلم يكن بمقدور المواطن صاحب الدخل المحدد شراء هذه المنتجات. وخير ما يرد ذكره في هذا الصدد ما وصفت به صحيفة "الوطن" سياسة الإدارة العسكرية البريطانية اتجاه معامل النسيج الليبية بأنها وسيلة لشل فاعليتها عندما ماطلت في إعداد المعامل بالطاقة الكهربائية؛ الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على إدارة تلك المؤسسات الصناعية،لاسيما أن تلك السياسة قد تركت آثارا ملموسة على واقع هذه المعامل بسبب تغير الأسعار في الأسواق العالمية [69].

وكان موقف الإدارة العسكرية البريطانية من الصناعة كما وصفته صحيفة "الوطن" بأن الإدارة تسعى دائما إلى أن تكون عصا في عجلة الصناعة الوطنية وإنها قد أحبطت كل حركة صناعية[70].

هكذا كان وضع الصناعة في ظل الإدارة العسكرية البريطانية، إن لم يرتق إلى مستوى التنمية الإقتصادية، ففي الوقت الذي كانت فيه الثروة الحيوانية وما تنتجه من مواد خام كالجلود والأصواف تؤلف دعامة إقتصادية وصناعية مهمة ذات أثر كبير في نهضة البلاد إقتصاديا قامت الإدارة العسكرية البريطانية بتصدير كميات من الجلود المصنعة وعلى الرغم مما توفره الثروة الزراعية من مواد خام إضافة إلى هذه المواد المتوفرة من الثروة الحيوانية الزراعية التي كانت من الوفرة لتقوم عليها أكبر المصانع إلا أن الإدارة العسكرية البريطانية إنتهجت سياسة إقتصادية للبلاد لهذا كان استيلاء الإدارة البريطانية على التجارة في برقة وطرابلس كليهما أمرا واقعا.

4. احتكار الإدارة البريطانية للنشاط التجاري

كانت التجارة موضع اهتمام لدى الإدارة العسكرية البريطانية في إقليمي طرابلس وبرقة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهذا ما تجلى في :

4. 1 التجارة الداخلية:

اتسمت التجارة الداخلية في ليبيا ببعض الانتعاش في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأوروبية الثانية أي أثناء الإحتلال الإيطالي، ففي عام 1939م بلغ عدد التجار المسجلين في طرابلس بلغ 9000 تاجر، كان من بينهم 5,811عربي[71]، وقد ساعدت نسبة الأرباح المالية على جذب عدد كبير من الأشخاص إلى التوزيع التجاري.ويعود ذلك إلى عدم وجود قيود تجارية بين برقة وطرابلس، وإن كانت هناك صعوبات في التنقل.

وعندما نشأت الإدارة البريطانية في ليبيا تأثرت التجارة الداخلية تأثرا بالغا بسبب تناقص عدد التجار وانخفاض النشاط التجاري الداخلي وفي رأي الخبير الإقتصادي "جون لندبرج" بأن نقص عدد التجار يعود إلى هجرة اليهود، وإجلاء الإيطاليين، ومراقبة الإدارة البريطانية للأسعار، وتنظيم الأرباح، وفرض رسوما على الرخص التجارية، فيقوم التاجر بتقديم طلبه إلى الإدارة للحصول على ترخيص التجارة [72]، وتتضمن الرخص التجارية نوعية البضاعة والمكان الذي يتم فيه البيع، كما أن الإدارة البريطانية فرضت ضريبة الدخل على الأرباح التجارية لتصل إلى حوالي 10% [73]. ومما لا يدعو للشك أن سياسة الإدارة العسكرية البريطانية تجاه التجار في ليبيا هي السبب الرئيس في هذا التناقص، فبدلا من أن تكون طرابلس وبرقة وحدة إقتصادية متكاملة تمون بعضها بعضا أصبحت كيانات قومية تمون من الخارج حيث كبلت الإدارة البريطانية التجارة الداخلية بقيود جائرة ففي عام 1943م كانت التجارة شبة متوقفة تماما خاصة في برقة فعملية الشحن إلى خارج البلاد كانت غير ممكنة ولاسيما شحن الحبوب والصوف، وكذلك خلال هذه الفترة تعثر إستيراد البضائع المصنعة الأمر الذي أدى إلى تزايد شكوى التجار الذين كانوا يعيشون على ما يمكن بيعه. الأمر الذي أدى بالمجلس البلدي إلى تقديم احتجاج إلى الإدارة العسكرية البريطانية بسبب الركود العام للتجارة، فما كان من الإدارة العسكرية البريطانية إلا أن أجابت للمجلس بأن الركود خارج عن نطاق سيطرتها وأن ذلك يعود بقوانين الإستيراد والملاحة التي يشرف عليها الحلفاء والناجمة عن الوضع الذي يعيشه العالم آنذاك[74].

لم يعبر الرد البريطاني على طلب المجلس البلدي لمدينة بنغازي عن الواقع الحقيقي وهذا ما يؤكد الأمر العام رقم 19 الصادر بتاريخ 23 يوليو 1943م عن الإدارة العسكرية البريطانية في برقة والذي نص على منع أي شخص شراء أو إستبدال بضائع إلا أن يكون حاصلا على رخصة معطاة من متصرف الجهة التي توجد فيها البضاعة كما حددت فيه الكميات، والمقادير التي يجب شراؤها وعدد طلب شراء أي بضائع يجب أن يقدم الشخص المقادير الباقية في حوزته كما حدد الأمر العقوبة التي يتعرض إليها الشخص المخالف لذلك بالحبس لمدة ستة أو بغرامة لا تزيد عن 200 جنية مصري أو بالعقوبتين معا ومصادرة البضائع[75]. ولم تكتف الإدارة البريطانية بذلك، بل قام الوالي (البريكاديردنكي كمرون) بإصدار الإعلان رقم 36 المؤرخ في 14 أغسطس 1944م الذي أعلن فيه بأنه لا يجوز لأي شخص أن يستورد أية بضائع إلى الداخل أو يصدر إلى الخارج إلا بالمرور على نقطة الجمارك، كما حدد الإعلان الرسوم الجمركية على جميع البضائع المستوردة والمواد المصدرة من برقة [76].

إضافة إلى ذلك قام الوالي بإصدار الإعلان رقم 39 بتاريخ 28- أغسطس 1944م الذي أعلن فيه بأنه " لا يجوز لأي شخص أن يتاجر – إلا كان متجولا بدون أن يكون حائزا على رخصة تصرف له سنويا بواسطة متصرف المنطقة التي بها محل عمله الرئيسي مقابل خمسين قرشا" كما ورد في الإعلان ذاته صلاحية المتصرف في إخضاع الرخصة إلى الرقابة وتحديد ساعات العمل وأيام العمل وتحديد الأسواق المناسبة، وعلى صاحب الرخصة أن يعوض بضائعه مفتوحة ومحدد عليها ثمن البضاعة بالعملة المصرية ولا يجوز لأي فرد أن يتلف أو يخفي أي وثائق أو بضائع بقصد التهرب من نصوص هذا الإعلان، وأي شخص يخالف نصوص هذا الإعلان يعد مذنبا وبعد ثبوت إدانته أمام المحكمة العسكرية يعرض للسجن لمدة لا تزيد على 5 سنوات أو بغرامة لا تزيد على 500 جنية مصري أو بالعقوبتين معا – إضافة إلى مصادرة البضائع المتهم بها[77].

واستمرت القيود على التجارة في ظل هذه الإدارة بإصدار البلاغ رقم (95) الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1945م، ولم يكن أفضل من البلاغات السابقة مؤكدا عليها ومضافا إليها بأنه يجب على كل شخص يقوم بإستيراد أي سلع من ولاية طرابلس أن يعلن عن هذه السلع في نقطة الجمارك في مرسى البريقة ما لم تكن هذه السلع مستوردة عبر الخدمات البريدية، ففي هذه الحالة يجب أن ترفق مع هذه السلع صورة رسمية من رخصة التصدير، وكل من يخالف هذا الإعلان يتم تقديمه للمحكمة العسكرية. ويكون تعرضه للحكم عليه بالسجن 5 سنوات أو غرامة قدرها 500 جنية إسترليني أو بالعقوبتين معا وقد تصادر أي سلع تقع ضمن هذا الإجراء[78].

فكل هذه الأوامر، والإعلانات العسكرية تؤكد على أن الركود الإقتصادي سمة الفترة الأولى للإدارة البريطانية، وإن المنتجات المحلية لاقت كسادا ملحوظا؛ كما أنها تنفي ما أورده كينليسيد في التقرير العام للإقتصاد الليبي بأنه لا توجد قيود جمركية ولا أي رسوم بين برقة وطرابلس[79].

أما عن التجارة الحكومية فقد مارست الإدارة البريطانية في كل من إقليمي طرابلس وبرقة الأعمال التجارية من شراء وبيع للمواد الأغذية الرئيسية بالجملة مثل: الحبوب والسكر والقهوة وزيت الزيتون والملابس القطنية وغير ذلك. ويقول: جون لندبرغ في تقريره عن ليبيا أن الإدارة في الإقليمين طرابلس وبرقة قامت بمثل هذا العمل لتوفر السلع الاستهلاكية للسكان وتراقب نفقات المعيشة في البلاد وفقا لما وصفته من برامج خاصة بتوزيع السلع الاستهلاكية على السكان بحصص معينة[80]. وأشار كينليسيد أيضا في التقرير العام للإقتصاد الليبي" كان مشروع الحكومة لشراء الحبوب ذا أهمية خاصة في السنوات الجيدة كانت الحكومة تشتري المنتجات المحلية بأسعار محدودة وتصدر الفائض من الحبوب بربح ... وبهذه الوسيلة تحول دون إفلات الأسعار المحلية من سيطرتها، حماية المستهلكين"[81]. وخير ذليل على ذلك ما قامت به الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس في عام 1944م حيث قامت بشراء الشعير من المزارعين بسعر 16 ليرة والقمح 21 ليرة وهو أقل من سعر السوق وسعر التكلفة. وقدرت الكمية التي قامت الإدارة العسكرية البريطانية بشرائها حتى نهاية عام 1944م ووفقا لأرقام الاستلام 32,800 طنا من الشعير ومن القمح 3,040 طنا[82].

ويعد السبب الرئيس في هذه السياسة من جهة نظر الباحثة هو فرض سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية على السلع الاستهلاكية الأساسية في الأسواق لضمان احتياجات الجيش البريطاني من هذه السلع ؛ لإن الإدارة سواء في طراباس أو برقة يهمها مصلحة هذا الجيش قبل كل شي، كما كانت الإدارة في إقليمي برقة وطرابلس تستورد بنفسها ما يلزم من هذه السلع الأساسية من الخارج وتوزعها على السكان.

وأشارت مجلة الفجر الليبي في الحديث الذي خص به مراقب التموين في ولاية برقة هذه المجلة بأن قيام الإدارة بإستيراد الأرز والسكر وتحديد أسعاره هو حماية للمواطن وأن قامت الإدارة باحتكار هذه السلع ومنع إستيرادها من مصر[83] .

أما الإتجار بالشعير والقمح فتصدر الإدارة كميات منها في السنين جيدة الموسم وتستورده في السنوات المجدبة، وقد أشار تقرير الإدارة العسكرية البريطانية العام 1946م بأن محصول الشعير في ولاية برقة قد انخفض خلال عامي 1945 – 1946م وفي شهر أغسطس من عام 1946م تم إيقاف التصدير، وإن مشتريات الإدارة حتى نهاية العام من محصول الشعير بلغ 1800 طنا، وإن جملة المتوفر لديها في هذا العام كان 497طنا [84].

ويشير التقرير الإقتصادي الشهري للإدارة البريطانية في 5 مايو 1949م بأن الجفاف في الموسمين السابقين كان له تأثير في ارتفاع الأسعار في الأسواق حيث زاد سعر الشعير من 2 سنت للرطل إلى 8 سنت للرطل على الرغم من أن منحة الإدارة لشراء الحبوب قد مكنت سكان الأرياف من الحصول على 6 أرطال من الشعير لكل فرد من السكان في الشهر وبسعر قدره 3.7 سنت للرطل كما ارتفعت أسعار الباستا (مجموعة المكرونة السباكيتي) في السوق في فترة الجفاف من 7.5سنتا للرطل قبل الجفاف إلى ثلاثة أرباع سنتا للرطل وكان ذلك بسبب عدم توفر القمح وقد ظلت كمية الدعم الإداري البالغ قدره 16 رطل في الشهر 8.5 سنتا مستمرة خلال العام[85].

وفي تقرير الإدارة الإقتصادي الشهري بأنه في شهر مايو 1949م قامت الإدارة المذكورة بشراء بعض من الشعير المزروع محليا بسعر 8 ليرة مالطية للكيلو جرام والقمح 12 ليرة مالطية للكيلوغرام وكانت نتيجة شراء حوالي 7.500 طن من محصول الشعير و6طن من محصول القمح وبذلك وضعت الإدارة مبلغا وقدره 60.000.000 ليرة مالطية أي ما يعادل 125.000جنية إسترليني تحت تصرف سكان الأرياف مما يمكنهم من شراء احتياجاتهم كانت فوق طاقتهم في الماضي بسبب عدم توفر المال خلال العاميين الماضيين.

كما أشارت التقارير أيضا إلى أسعار الشعير والقمح هبطت في الأسواق المحلية على الرغم من جودة المحصول حيث بلغ سعر الشعير 2.5 سنتا للرطل والقمح 4 سنتا للرطل، مع ذلك بقيت الإدارة بحاجة لإستيراد القمح حتى يتمكن سكان طرابلس من الحصول على حيز كاف كما هبطت أسعار المكرونة، وتباع الباسطة في الأسواق المحلية بسعر 9.5 سنتا للرطل وهناك نوعية أخرى شعبية تباع بسعر 7.5 سنتا للرطل، بينما تباع باسطة الإدارة للمواطن بسعر 8.5سنتا للرطل إضافة إلي ذلك أن أسعار البيض زادت بصورة لافتة للإيجار، حيث بلغ سعر الطبق 3 سنتا والفواكه، وتشمل الخوخ والفراولة والشمام ويباع الخوخ بسعر 3-5 سنتا للرطل والفراولة والشمام بسعر9 سنتا لرطل ووصل سعر الطماطم إلى 2 سنتا للرطل، أما الزبدة المحلية واللحوم و الجبنة، فقد استمرت أسعارها في الارتفاع [86].

وأشارت الوثائق البريطانية إلى أن الإدارة قامت بشراء في 22 يونيو1949 11,731ألف طن من الشعير و643 طن من القمح بأجمالي قدره 19231 طن و 649 طن شعير وقمح على التوالي حتى تاريخه وبالتالي بزيادة وقدرها

198.000 جنية إسترليني، وأشارت الوثائق بأنه بعد موسم حصاد المحصول بلغ سعر الشعير في السوق المفتوح في طرابلس 2 طن للرطل والقمح أكثر بقليل من 3.5 للرطل وكانت الإدارة العسكرية تسعى إلى تخفيض الأسعار التي كانت ستدفع للمزارعين وأشارت الوثائق إلى أن كميات الجنوب في مخازن الإدارة تقدر بحوالي 50,000 طن من الشعير.

كما قامت الإدارة بتخفيض أسعار الحبوب المستعملة في المكرونة من 35 ليرة مالطية للكيلوجرام إلى 32 ليرة مالطية للكيلوجرام ابتدأ من أول أكتوبر من عام 1949م وقد استعمل دقيق القمح المحلي لهذا السبب، وارتفع إلى هذا العام سعر البيض وبلغ سعر الطبق 2.9 ليرة وذلك نتيجة مشتريات الجيش العالية كما استمرت أسعار اللحوم في ارتفاع ، وكذلك الحليب و الزبدة حيث بلغ سعرها من 6 إلى 7 سنت للرطل، [87].

وفي 30 سبتمبر 1949م قامت الإدارة بشراء كمية من الحبوب بسعر 8 ليرة مالطية للكيلو جرام، وبلغت جملتها 2.028طنا متريا من الشعير، وكان السعر الذي عرضته الإدارة لشراء الشعير مغريا حيث كان سعر الشعير المعروض وقتها يبلغ 7 ليرة للكيلوجرام فقط، واستمر هذا الشعير مغريا حيث كان سعر الشعير المعروض وقتها يبلغ 7 ليرة للكيلوجرام فقط، واستمر هذا السعر من تاريخ 10 أكتوبر 1949م، وبهذا تم شراء415 طنا متريا حتى 4 نوفمبر 1949م في الوقت الذي ظلت فيه أسعار القمح المحلي معتدلة غير متغيرة وتم شراء كميات إضافية وهي كالآتي: للشعير 2443 طنا والقمح 446طنا متريا وكانت نتيجة لذلك دخول 24,673.600 ليرة أي 51,800 جنية إسترليني إلى السوق للتناول واشترت هذه الإدارة في 5 مايو 1949م، 22.000طن من الشعير وأكثر من 17.000 طن في مقابل القروض و4000طن نقدا[88].

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة العسكرية البريطانية ظلت تحتفظ بنحو 43.000 طنا من الشعير تحت تصرفها. في الوقت الذي قل فيه مخزون الإدارة من القمح؛ حيث كانت تهدف لخلط الدقيق المستورد مع الدقيق المحلي، وبعض دقيق الشعير، وأخذت بعد التحوطات اللازمة، وخوفا من فشل الموسم القادم حجزت الإدارة 25.000 ألف طنا للتصدير في شهر نوفمبر وديسمبر 1949م على أن ينظر في التصدير لاحقا.

وكان محصول زيت الزيتون قد بلغ رقما قياسيا حيث تمكنت الإدارة أن تصدر ما بين 1000 إلى 1500 طن من زيت الزيتون الذي يعتبر فائضا من الاحتياجات المحلية وبلغ سعر الإجمالي في هذا الموسم ما بين 57 – 59 ليرة للتر أي حوالي 11 ليرة للجالون، وهذا يعتبر انخفاضا ملحوظا عن الأسعار السابقة في الموسم السابق والتي كانت ما بين 90 إلى 100 للتر أي 36 إلى 18 للجالون. أما المواد الغذائية الأخرى والملابس القطنية فتستورد لسد حاجات السكان الضرورية، وكانت الإدارة تدعى أنها تشجع الإتجار الحر بين التجار، غير أنه بحجة قلة وسائل الشحن وصعوبات أخرى إضطرت للقيام بقسط وافرمن الأعمال التجارية[89].

ويبدو أن الإدارة البريطانية قد هدفت من وراء قيامها بمعظم العمليات التجارية إلى ضمان استحواذها على الأرباح التي تجنى من تلك العمليات من جهة، كما تضمن لها السيطرة على تصريف السلع وضبط أسعارها من جهة أخرى.

2.4 التجارة الخارجية :

كانت التجارة الخارجية في الفترة مابين (1943م و1945م) قد اتسمت بالركود التجاري الخارجي؛ بسبب ظروف الحرب الأوربية العالمية الثانية، ولم تتحسن أحوال التجارة الخارجية إلا ابتداء من عام 1946م، حيث قامت الإدارة العسكرية البريطانية بإصلاح الموانئ البحرية بطرابلس وبرقة والطرق البرية التي أصابها الخراب بسبب الحرب وخاصة الطريق التي تربط بين طرابلس وبرقة وعلى هذا انتعشت التجارة بين الإقليمين، وتشمل التجارة الخارجية ما يلي:

- **تجارة الواردات والصادرات:**

خلال جميع سنوات حكم الإدارة البريطانية كانت واردات البلاد أكثر من صادراتها، أي أن ميزانها التجاري كان يعاني عجزا كبيرا، وهذا الوضع استمرار للوضع السائد إبان الحكم الإيطالي، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي كان حكرا تقريبا مع إيطاليا حيث تعتبره تداولا داخليا، أما الإدارة البريطانية فقد سعت إلى جعل البلاد جزا من منطقة الإسترليني[90]، كما جعلت منها سوقا لتصريف منجاتها، فوردت للبلاد من بريطانيا الآلات الصناعية الخفيفة والأدوات الطبية والمنزلية والمنسوجات الصوفية، كما وردت من مصر وسيلان الشاي والسكر والأرز، ومن السودان الجلود المدبوغة، كما استمر التداول التجاري مع ايطاليا فاستوردت منها مواد البناء وبعض المنسوجات الحريرية،مما أكسب البضاعة الليبية فرصة التداول والتبادل في الأسواق العالمية وخاصة في منطقة الإسترليني[91].

وتحتل صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية أهم الصادرات الطرابلسية في السلع المصدرة تضاعفت أهميتها في عام 1945 و 1946م فبلغت ما صدرته عام 1945م مليون جنية إسترليني، وبلغت عام 1946م مليونا 6000.000 جنية إسترليني. وكان ذلك بسبب زيادة الصادرات من الأغذية وبخاصة القمح والشعير والمنتجات الحيوانية، وفي خلال1947م و1948م المجدبتين بلغت في عام1947م 1.200.000جنية إسترليني وحوالي 1.600.000 جنية إسترليني في عام 1948م.

أما واردات طرابلس فقد تزايدت من سنة إلى أخرى، فبلغت عام 1945م حوالي 1.830.000 جنية إسترليني لتصل إلى 4.550.000 جنية إسترليني في عام 1950م؛ ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإستيراد للسلع الكمالية، وقد تضخمت في سنوات القحط عام 1947م فوصلت إلى 3.198.600 جنية إسترليني، ووصلت إلى نحو 3.818.300 جنية إسترليني عام 1948م. ويوضح الجدول التالي صادرات و واردات طرابلس من العام 1945إلى عام 1947م [92].

1- الصادرات: كل الأرقام بليرة العسكرية الرسمية :

الجدول رقم (12)

السلع	1945م	1946م	1947م	الإجمالي
الشعير	242.598	369.718	//	612.316
التون	41.169	77.147	20.990	139.306
الحيوانات	//	46.424	49.432	95.856
الجلود	6.457	29.985	45.959	82.401
التمور	42.472	25.855	7.187	75.514
القمح	37	48.426	12.340	60.803
الخضروات والفاكهة	23.436	10.587	17.501	51.524
الحلفا	212	16	41.577	41.805
إسفنج خام	12.182	11.705	11.736	35.623
تبغ مصنع	4.820	5.817	21.542	32.179
تبغ خام	//	5.077	15.057	20.134
صوف خام	//	//	//	//

2- الواردات:

الجدول رقم (13)

السلع	1945	1946	1947	الإجمالي
أقمشة قطنية	130.188	19.253	157.291	306.732
الشاي	51.365	63.406	164.141	278.912
الفحم	97.493	91.548	86.138	275.179
السكر	98.218	46.772	110.728	255.718
دقيق القمح	50.727	46.515	15.210	112.452
زيت وقود وجاز	41.362	33.164	37.303	111.829
خيوط قطن	22.311	4.759	29.459	56.529
مواد كيمائية وتشمل الأسمدة	8.988	7.8661	18.394	35.243
خيوط حرير	11.389	12.520	10.957	24.866
مواد تشحيم	7.810	7.823	8.711	24.344
بترول	4.596	7.688	4.250	16.534
إسمنت وطباشير	//	2.049	3.861	5.900

هذا ومما تجدر الإشارة إلية أن ما ورد في هذه الوثائق يختلف تماما مع ما أورده كينليسيد هـ ل في تقرير الإقتصاد الليبي وهي في نظر الباحثة الأرجح في الدقة. وتشير الوثائق البريطانية إلى الصادرات والواردات إلى ولاية طرابلس في فترة يناير وفبراير 1948م ويناير عام 1949م، ونصيب المملكة المتحدة من هذه الصادرات والواردات والجداول التالية توضح ذلك[93].

1- الواردات:

الجدول رقم (14)

	1948م			
	يناير		فبراير	
	طن متري	ليرة مالطية	طن متري	ليرة مالطية
القسم الأول، مواد غذائية، بهارات، تبغ	597.951	11.909.208	659.439	15.060.727
القسم الثاني، زيوت نباتية، ذهون، حيوانات	//	//	4.159	370.720
منسوجات، سجاد،... الخ	44.682	16.057.449	119.335	19.195.244
معادن وسيارات	15.483.327	48.529.766	28.320	4.431.402
حجارة، اسمنت، زجاج	//	//	24.719	1.365.631
أخشاب، فحم، أخشاب مصنعة..الخ	4.000	151.395	1.081.316	6.749.094
زيوت معدنية وشحوم وصابون...الخ	811.668	9.356.762	64.797	6.433.756
جلود،مواد كيمائية مختلفة بما في ذلك	62.082	8.553.318	//	//
صوف غير مغسول	64.482	3.053.818	111.911	3.936.856
الجملة	17.088.142	97.611.716	2.044.096	57.543.40

الجدول رقم (15)

	1949م			
	يناير		فبراير	
	طن مئوي	ليرة مالطية	طن متري	ليرة مالطية
القسم الأول، مواد غذائية، بهارات تبغ	1.463.683	28.944.955	2.728.487	60.762.250
القسم الثاني، زيوت نباتية، دهون، حيوانات	17.679	116.265	126.265	6.066.646
منسوجات، سجاد...الخ	69.054	34.189.568	156.855	23.908.594
معادن وسيارات	51.637	562.597.7	71.621	11.176.419
حجارة، إسمنت، وزجاج	50.955	1.884.168	1.197.512	
أخشاب، فحم، أخشاب مصنعة...الخ	4.081	79.007		
زيوت معدنية وشحوم وصابون وروائح	72.226	4.176.349		
جلود، ومواد كيمائية مختلفة بما في ذلك	53.157	4.783.212		
صوف غير مغسول	73.867	4.403.706		
الجملة	1.876.334	86.189.773		

2- الصادرات:

الجدول رقم(16)

	1948م			
	يناير		فبراير	
	طن مئوي	ليرة مالطية	طن مئوي	ليرة مالطية
مواد تبغ	1.940.169	14.407.187	3.266.443	14.582.438
معدات مصنعة	138.543	11.484.141	161.747	13.161.598
ماشية ومواد غذائية	9239.140	21949.321	998.647	25.279.086
الجملة	3.007.852	47.840.649	4.427.037	53.041.117

الجدول رقم (17)

	1949م			
	يناير		فبراير	
	طن مئوي	ليرة مالطية	طن مئوي	ليرة مالطية
مواد تبغ	**5.666.129**	**25.880.622**	**4.021.987**	**15.240.076**
مواد مصنعة	**396.392**	**10.922.964**	**671.202**	**9.843.898**
ماشية ومواد غذائية	**713.768**	**24.748.418**	**630.311**	**21.324.453**
الجملة	**6.776.289**	**61.552.004**	**5.323.500**	**46.408.427**

نصيب المملكة المتحدة من الواردات من عام 1948 إلى عام 1949م [94].

الجدول رقم(18)

	يناير 1948م		فبراير1948م	
	طن متري	ليرة ايطالية	طن متري	ليرة ايطالية
مواد غذائية وبهارات وتبغ	15.295	1.266.346	7.702	484.863
زيوت نباتية ودهون وشحوم حيوانات	//	//	//	//
منسوجات وسجاد	20.719	8.114.623	52.948	6.266.068
معادن مصنعة وسيارات	10.100	1.786.124	9.932	1.828.586
طوب إسمنتي وبلاط حبيبي	//	//	7.773	232.110
أخشاب ولحم وأعشاب مصنعة	//	//	9.645	1.604.733
زيوت معدنية وشحوم وروائح	12.355	1.939.376	17.140	2.885.603
جلود ومعدات جلدية	1.084	426.413	//	//
أشياء أخرى	2.998	510.306	103.550	3.486.136
الجملة	62.551	14.043.208	218.691	16.888.10

الجدول رقم (19)

	يناير 1949م		فبراير 1949م	
	طن متري	ليرة ايطالية	طن متري	ليرة ايطالية
مواد غذائية وبهارات وتبغ	6.229	965.273	7.022	930.190
زيوت نباتية ودهون وشحوم حيوانات	75	10.587	//	//
منسوجات وسجاد	47.410	23.153.797	100.426	16.815.273
معادن مصنعة وسيارات	16.753	3.910.982	40.663	6.087.539
طوب اسمنتي وبلاط حبيبي	2	6.261	186.881ذ1	5.908.236
أخشاب ولحم وأعشاب مصنعة	81	23.007	13	3.260
زيوت معدنية وشحوم وروائح	26.080	1.540.301	12.698	1.423.312
جلود ومعدات جلدية	35.283	4.060.720	16.083	2.060.006
أشياء أخرى	4.842	679.720	7.986	1.132.770

الجملة	136.761	34.080.676	1.371.772	34.360.586

نصيب المملكة المتحدة من الصادرات

الجدول رقم (20)

	يناير 1948م		فبراير 1948م	
	طن متري	ليرة إيطالية	طن متري	ليرة إيطالية
مواد صناعية وشبة مصنعة	267.237	6.315.622	503.555	10.831.770
مواد مصنعة	132	27.500	//	//
حيوانات وأغذية	26.930	999.697	//	//
الجملة	294.299	7.342.819	503.555	10.831.770

الجدول رقم (21)

	يناير1949م		فبراير1949	
	طن متري	ليرة إيطالية	طن متري	ليرة إيطالية
مواد صناعية وشبة مصنعة	4.300.640	18.512.787	1.358.471	6.758.694
مواد مصنعة	1.997	70.544	//	//
حيوانات وأغذية	//	//	//	//
الجملة	4.302.637	18.588.331	1.358.471	6.758.694

أما برقة قد بلغت قيمة الواردات إلى برقة في عام 1943م(383.349 جنيها إسترلينيا)، وارتفعت القيمة في العام التالي حتى وصلت إلى 859.168 جنيها إسترلينيا في حين بلغت الصادرات خلال عام 1943م مبلغا قدره 18.047 ألف جنيها إسترلينيا؛ لكنها حققت قفزة نوعية عام 1944م فبلغت ما يقرب من 167.426 جنيها إسترلينيا ويحدد الجدول الآتي المواد الواردة وقيمة الواردات إلى ولاية برقة في الأعوام 1943 – 1947م[95].

الجدول رقم (22)

الواردات في ولاية برقة					
	الجنية الإسترليني				
نوع السلعة	1943	**1944م**	1945	1946	1947
حيوانات ،أعدية، خمور، تبغ	289.272	576.715	436.509	422.861	//
حبوب زيتية وشحوم	19.859	80.606	121.063	75.415	//
منسوجات	//	92.755	245.803	252.815	//
معدات عادية وماكينات	//	1.010	5.222	48.680	//
مواد غير معدنية	//	8.340	35.589	42.959	//
صوف ومصنوعات	//	3.006	840	1.378	//
مواد غذائية وطبية	//	19.590	38.969	16.113	//
مواد أخرى	74.218	77.146	144.321	70.306	//
الإجمالي	383.349	859.168	1.028.316	930.527	1.297.203

تشير الوثائق الرسمية للإدارة البريطانية إلى أن قيمة واردات برقة في عام 1947 هي كالآتي حسب التي تم الشراء منها وحسب الجدول الآتي[96].

الجدول رقم (23)

مصر	327.564 ألف جنية إسترليني
ولاية طرابلس	352.942 ألف جنية إسترليني
المملكة المتحدة	221.614 ألف جنية إسترليني
اليونان	21.082 ألف جنية إسترليني
دول أخرى	350.827 ألف جنية إسترليني
الإجمالي	1.297.213 ألف جنية إسترليني

والجدير بالذكر أن ما ورد في نص الوثيقة الأصلية بخصوص الواردات إلى ولاية برقة عام 1947م بأن الإجمالي يقدر بحوالي 1,297.213 جنيها إسترلينيا وبعد مراجعتنا وجدنا خطأ في الطباعة لذلك قمنا بكتابة الرقم الصحيح كما هو مذكور أعلاه وليس كما هو مذكور في إجمالي الوثيقة وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أنه في عام 1947م كانت ولاية برقة تعاني من نقص في المنسوجات القطنية والصوفية حيث ذكرت الوثائق الرسمية البريطانية بأن حاجة ولاية برقة من المنسوجان عام 1947م كانت اكبر من حاجاتها عام 1946م، كما أن نقص الوقود كان سببا في تأجير واردات برقة من المنسوجات عام 1947م وتقدر احتياجات ولاية برقة عام 1947م بنحو 10.000 ألف رطل[97]، في حين بلغت جملة وارداتها من المنسوجات عام 1946م حوالي 400.000 ألف ياردة أما عام 1945م فكانت 1,200.000باردة [98]، ويحدد الجدول الآتي الصادرات من ولاية برقة من الفترة 1943 – 1947م[99].

الجدول رقم (24)

الصادرات في ولاية برقة					
	الجنية الإسترليني				
نوع السلعة	1943	**1944م**	1945	1946	1947
حيوانات ،أعدية، خمور، تبغ	1.525	81.047	265.407	279.460	//
حبوب زيتية وشحوم	//	10	769	43	//
منسوجات	//	1.0081	984	6.194	//
معدات عادية وماكينات	//	6.276	5.449	64.981	//
مواد غير معدنية	//	7.632	6.894	5.188	//
صوف ومصنوعات	//	80	1.128	693	//
مواد غذائية وطبية	//	6.052	8.478	9.048	//
مواد أخرى	16.522	65.048	136.767	505.199	//
الإجمالي	18.047	167.426	426.376	870.806	1.916.362

وتشير الوثائق الرسمية للإدارة العسكرية البريطانية إلى أن الصادرات من ولاية برقة بحسب الدول المتوجهة إليها وإعادة التصدير من ولاية برقة بحسب دولة الاستلام في عام1947م هي كالآتي [100].

الجدول رقم (25)

مصر	210.511 جنية إسترليني
ولاية طرابلس	76.577 جنية إسترليني
اليونان	835.445 جنية إسترليني
مالطا	125.3000 جنية إسترليني
دول أخرى	132.022 جنية إسترليني
الإجمالي	1.379.855 جنية إسترليني

- إعادة التصدير من ولاية برقة حسب دولة الاستلام .

الجدول رقم (26)

مصر	33.248 جنية إسترليني
ولاية طرابلس	265.382جنية إسترليني
المملكة المتحدة	146.382جنية إسترليني
اليونان	9.300 جنية إسترليني
فلسطين	25.235 جنية إسترليني
ايطاليا	29.963 جنية إسترليني
دول أخرى	26.951 جنية إسترليني

الإجمالي	536.507جنية إسترليني

بما في ذلك مخلفات الحرب من المواد والتي تبلغ قيمتها 263.726 ألف جنية إسترليني ونلاحظ من الجدول السابق بأن حصة الأسد تذهب إلى طرابلس، والجدول التالي يوضح الصادرات الرئيسية لأعوام 1945- 1947م[101].

الجدول رقم (27)

الصادرات الرئيسية للأعوام 1945- 1946 – 1947م جميع الأرقام بالعملة الإسترليني				
نوع السلعة	الجنية الإسترليني			
	1945م	1946م	1947	الإجمالي
إسفنج خام	513	333.065	609.730	943.308
أغنام – ماعز	41.181	142.939	400.709	584.829
صوف خام	79.072	71.290	106.751	257.113
شعير	216.699	38.994	362	256.055
ماشية	//	79.120	125.814	204.934
جلود	21.416	27.840	89.826	139.082
قمح	//	//	//	//

ويلاحظ من الجدول السابق أن الإسفنج الخام كان في مقدمة الصادرات؛ وأن الحيوانات ومنتجاتها هي الأقل في الصادرات، ومرد ذلك إلى سنوات القحط والجفاف وعدم اهتمام الإدارة العسكرية البريطانية بمربي الحيوانات؛ وتقدم المساعدة لهم وقد بلغت وواردات ولاية برقة في عام 1948 – 1950م من السلع الأساسية؛ وغير الأساسية على النحو الآتي[102].

الجدول رقم (28)

النوع	1948م	1949م	1950م
شاي	65	256	658
سكر	308	309	280
شحوم وزيوت وبدور لإنتاج الزيت	97	206	70
فواكه وخضروات	86	102	111
أرز	97	84	43
مواد غذائية أخرى	92	45	71
القيمة الإجمالية للمواد الغذائية	745	1.002	1.233
ملبوسات قطنية	88	120	92
ملبوسات صوفية	45	49	46
ملبوسات من الحرير الصناعي	70	48	40
سلع قطنية أخرى	222	284	169
سلع صوفية	76	69	41
منسوجات أخرى وطنافس	81	35	15
القيمة الإجمالية للمنسوجات	582	605	413
سيارات وأجزائها	14	36	55
الآلات الأخرى وأجزائها	12	29	19
سلع معدنية أخرى	49	65	89
القيمة الإجمالية للسلع المعدنية	75	130	163
بترول	5	6	14
زيوت وزيوت التشحيم	25	39	30
صابون	**35**	**58**	**42**
منتجات كيمائية أخرى	**31**	**28**	**43**

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى الإعلان رقم 160 الصادر من الإدارة البريطانية بتاريخ 6 فبراير 1948م والذي نص على انه لا يتطلب الأمر الإستيراد السلع ذات المصدر المصري من الحصول على رخصة الإستيراد ويتم شراؤها من عائدات بيع الحيوانات من ولاية برقة من مصر بدون تحويل نقود من إقليم برقة أو الدفع من حساب مصرفي في غير مقيم[103].

ويفيد التقرير الإقتصادي لولاية برقة المعد في 15 يوليو 1949 بأن جملة قيمة الواردات في شهر يناير وفبراير 1949م حوالي 325.477 جنية إسترليني والصادرات بما في ذلك إعادة التصدير111.983جنيه إسترليني. وشهدت شهور مارس وابريل من العام نفسه انخفاضا في إجمالي قيمة رخص الإستيراد التي صدرت، ولكن حدث انتعاش في شهر يوليو 1949م على الرغم من إن المستوى مازال منخفضا والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(29)

القيمة بالجنية الإسترليني	
يناير	127.768 جنية إسترليني
فبراير	88.063 جنية إسترليني
مارس	62.450 جنية إسترليني
ابريل	74.042 جنية إسترليني
مايو	57.923 جنية إسترليني
يونيو	84.425 جنية إسترليني

ويرجع هذا الانخفاض إلى الفترة الشرائية الناتجة عن الأسعار المنخفضة التي يتحصل عليها مربي الحيوانات عن حيواناتهم ومنتجات حيواناتهم بالإضافة إلى توفير بعض السلع الاستهلاكية الجيدة التي لم تكن متوفرة في السوق من قبل أو يصعب الحصول عليها كما أن العاملين في تصدير الحيوانات ومنتجات الحيوان يجدون صعوبة في تسويق حيواناتهم ومنتجاها في الخارج ولا يتحصلون على أسعار مجزية.

وانخفضت صادرات الأغنام بما دون مستواها في عام 1948م بسبب الحد من الطلب في اليونان والصعوبات التي توجد في مصر حيث يتم حجز الحيوانات لفترة طويلة في حظائر البيع ومن تم يحول ذلك بين أصحاب المراكب من القيام بعدد من الرحلات وفي الأسواق المحلية تفيض الأسواق بالحيوانات، ولكن الطلب عليها ضعيف والأسعار منخفضة والمستهلكون تمكنوا من الحصول على احتياجاتهم العاجلة والملحة[104].

هذا وقد بلغت مجموعة صادرات برقة في عام 1948م 2.056 جنية إسترليني وفي عام 1949م بلغت 1.679جنية إسترليني وفي عام 1950م بلغت إجمالي الصادرات 2.037 جنية إسترليني[105].

وهكذا يمكن القول أن التجارة كغيرها من الأنشطة الإقتصادية كانت في حالة سيئة جدا، وعانت من قيود كثيرة تمثلت في فرض الرسوم على الرخص التجارية واحتكار الإدارة معظم العمليات التجارية، كما حرمت البلاد بأجزائها الثلاثة من التبادل التجاري فيما بينها بسبب القيود التي فرضتها الإدارة على تنقل البضائع بين الأقاليم، على الإستيراد من الخارج، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد وارداتها.

ويتضح مما سبق خلال جميع سنوات حكم الإدارة البريطانية كانت واردات البلاد أكثر من صادراتها أي أن ميزانها التجاري كان يعاني عجزا كبيرا، وهذا الوضع هو استمرار للوضع السائد إبان الحكم الإيطالي، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي كان حكرا تقريبا مع إيطاليا حيث تعتبره تداولا داخليا. أما الإدارة البريطانية بعد إن سيطرة شركاتها التجارية والمصرف البريطاني(بنك باركليز) على تجارة ليبيا الداخلية والخارجية جعلت البلاد سوقا لتصريف منتجاتها كما استمر التداول التجاري مع إيطاليا.

5. **السياسة المالية والضريبية للإدارة العسكرية البريطانية.**

كان لإقليم طرابلس وبرقة عملات وأنظمة مالية مختلفة، أما في العهد الإيطالي فكانت الليرة الإيطالية هي المتداولة فيها جميعا، فكانت السياسة المالية للإدارة البريطانية هدفها استعماري واضح لتقطيع أوصال البلاد، حيث اتبعت سياسة نقدية في طرابلس تختلف عنها في برقة. ففي طرابلس أدخلت الإدارة البريطانية في عام 1943 الجنية العسكري الذي كان يتداول في وقت واحد مع الليرة الإيطالية، إلا أنه في سبتمبر1943م أدخلت الإدارة البريطانية نقدا جديدا؛ وهو الليرة العسكرية وأصبحت العملة الجديدة، وهي العملة الرسمية

في طرابلس باستثناء أوراق النقد من فئة الخمس ليرات أو اقل والجنية العسكري[106]. وتم إستبدال العملة الجديدة بواقع 480 مال لكل جنية من عملة السلطة العسكرية البريطانية، واعتبرت الليرة الإيطالية مساوية للمال، وأفادت إحدى الصحف الصادرة في أكتوبر من عام 1943م بأن المبالغ المحولة من الليرة الإيطالية إلى النقد الجديد ما قيمته 4,318.000 جنية إسترليني[107].

وقامت الإدارة العسكرية البريطانية لتحكم هيمنتها وطوقها على الإقتصاد بوقف البنوك الإيطالية عن العمل في طرابلس ووضعت جميع ممتلكاتها تحت تصرف الإدارة البريطانية وقد شغلت المباني التي تمتلكها تلك البنوك الإدارة البريطانية ووحدات من الجيش البريطاني ومع ذلك ظلت البنوك الإيطالية تحتفظ بعدد قليل من مستخدميها للقيام بالأعمال الإدارية الداخلية بدون مزاولة أعمال البنوك الأخرى[108].

وتطبيقا لسياسة الهيمنة الإقتصادية سعت الإدارة البريطانية إلى ربط السياسة المالية لولاية طرابلس مباشرة بها فقامت بفتح بنك باركليز عام 1943م واعتبر هو النواة للسياسية المالية للإدارة البريطانية في ولاية طرابلس؛ حيث كلف بإصدار عملة جديدة خاصة بها، أسمتها (مال) وتعني (ليرة السلطة العسكرية). واحتفظ البنك في حسابه في لندن باحتياطي من الإسترليني مقابل العملة الجديدة الصادرة وفرض بنك باركليز قواته الإقتصادية بان قام بسحب 350 مليون ليرة إيطالية من الأسواق، وفي الوقت نفسه قدم الجمهور للتحويل مبلغ 1,462.000 جنية عسكري كما حولت الإدارة البريطانية وبنك باركليز مبلغ 1,319.000 جنية عسكري فبلغ مجموع الجنيهات العسكرية المحولة 2,8 مليون وبعبارة أخرى وضع التداول مبلغ 1,7 بليون من المالات (أي الليرة العسكرية) [109].

وقدم بنك باركليز قروضا للمزارعين لشراء الحبوب وبضمان الإدارة البريطانية بنسبة 80% وبفائدة وقدرها 5% ويخصص منها 1,5% للإدارة البريطانية تتراوح مدة القرض ما بين ستة أشهر وسنة وازدادت المبالغ المقترضة من 3,000.000 ليرة عسكرية في عام 1947م إلى 17,000.000 ليرة عسكرية عام 1948 ومع مبالغ المودعين بلغت مليون جنية إسترليني إلا أن بنك باركليز لا يمنح فوائد للمودعين لديه[110].

وهكذا أصبحت الليرة العسكرية في ولاية طرابلس العملة المتداولة ويوضح الجدول التالي حجم العملة المتداولة في طرابلس من عام 1944 – 1951م[111].

جدول رقم (30)

	الليرة العسكرية	ما يعادلها بالجنية الإسترليني
31 ديسمبر 1944	1.241.29.120	2.586.021
31 ديسمبر 1945	1.209.335.880	2.519.450
31 ديسمبر 1946	1.132.566.430	2.359.514
31 ديسمبر 1947	849.559.530	1.769.916
31 ديسمبر 1948	916.657.650	1.909.703
31 ديسمبر 1949	1.038.458.360	2.163.455
31 ديسمبر 1950	1.125.749.692	2.345.312
31 مايو 1951	1.184.537.242	2,467.786

ويلاحظ من هذا الجدول انخفاض حجم العملة المتداولة في عام 1947-1948م ولعل مرجع ذلك إلى عام القحط والجفاف في عام 1947 وألقت بضلالها على عام 1984م ومع هذا الانخفاض المذكور في الجدول عن عام 1947- 1948م فإن ما ورد ذكره في الوثائق البريطانية أقل مما هو مذكور في الجدول؛ حيث إن الكمية المتداولة في 31 ديسمبر 1947م هي 847,374.000 ليرة[112]. وأن الكمية المتداولة في 31 ديسمبر 1948 هي 914,472.690 ليرة[113].

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الليرة العسكرية هي العملة المتداولة في ولاية طرابلس لجأت الإدارة البريطانية إلى فرض عملة أخرى في ولاية برقة وهي الجنية المصري ليحل محل ليرة الإيطالية حتى طلت هذه العملة مستمرة في التعامل حتى 17 نوفمبر 1945م أي إلى أن صدر القرار رقم 93 الذي فرض الجنية المصري[114].

ومع هذا ظلت الليرة الإيطالية حتى 30 ديسمبر من عام 1945م من فئة عشرة الليرات وما فوق تستعمل لشراء المواد الغذائية من الإدارة البريطانية؛ ومع نهاية عام 1945م انتهى التعامل بالليرة الإيطالية .

وأمام الصعوبات التي واجهت الإدارة البريطانية في توفير الغطاء النقدي للجنية المصري في برقة ظل الجنية المصري هو العملة الرسمية بدلا من الليرة الإيطالية وكان هدفها من ذلك هو السعي لتجزئة البلاد ومحدثة مفارقة متباينة بإصدار عملتين متناقضتين، وقد كانت العملة تؤخذ من البنك الأهلي المصري بإذن من الحكومة المصرية، وتصدر بواسطة بنك باركليز في بنغازي، الذي كانت تتوافر لدية أرصدة كافية للحاجات المادية، وعلى هذا لم يكن في برقة احتياطي رسمي للعملة، وقد ذكرت لجنة التحقيق الرباعية أن العملة التي أدخلت في الإقليم من شهر يوليو 1943 لغاية 1984م بلغ مقدارها 2,4 مليون جنية مصري[115].

وفي عام 1974م خرجت العملة المصرية من نطاق مجموعة الإسترليني، وقد ترتب على خروجها إجراءات جديدة مع الحكومة المصرية من جانب، ومع التحولات أو دفع الإعتمادات من برقة من جانب آخر. مما دعا الإدارة البريطانية إلى مراجعة العملة النقدية فيها، وسرعان ما حددت سعر الجنية المصري بمبلغ 974 ملم مصري مقابل الجنية الواحد[116].

هذا وقد قدرت المبالغ المدفوعة في الخارج عن بنك باركليز العلم 1947- 97,9 % إلى البلاد الداخلية نطاق الإسترليني و70% منها إلى مصر و21% إلى البلاد خارج منظمة الإسترليني[117] . وكانت معظم المبالغ المحولة لإستيراد السلع الغذائية والمنسوجات حيث بلغت عام 1947م 912.90 جنية إسترليني[118].

ولقد كان لتباين العملات أثره الكبير على وحدة البلاد السياسية، إذ عزز ذلك من الانفصال بين الإقليمين خالقا بذلك كيانات منفصلة داخل الوطن الواحد، مما أثر على النواحي الإقتصادية، إذ حرم البلاد من التكامل الإقتصادي، وأفقدت السكان مصدر الثروة بالنسبة لهم وهي الليرة الإيطالية، ولقد أدت عملية تغيير العملة في الولايات إلى بروز طبقة برجوازية استفادت من الفوضى التي عمت البلاد حيث قامت ببيع العملة وحصولها على مبالغ طائلة.

والجدير بالذكر إن رغم الحواجز الجمركية والإجراءات التي وصلت في أول الأمر إلى فرض تصاريح للدخول والخروج بينهما، ظلت الإتصالات بين الإقليمين طرابلس وبرقة فتنقل الأفراد والجنود والمعاملات التجارية، كلها أدت إلى جلب عملة أل "مال" إلى برقة، ونقل الجنية المصري إلى طرابلس. وعن طريق مصرف باركليز كانت تتم التسوية[119].

أما بالنسبة للبنوك؛ كان بنك باركليز هو البنك الوحيد الذي يعمل في إقليمي

طرابلس وبرقة. وفي إقليم طرابلس كان البنك يتعامل بالعملات الأجنبية، ويقبل ودائع ولكن بدون أن يدفع فائدة عنها، كما انه لم يتعامل في القروض التجارية ألا قليلا، أما في حقل القروض الزراعية فقد عمل 106 قرضا مقدما بالليرة العسكرية البريطانية بلغت قيمتها 33,387,387 بكفالة الإدارة التي غطت 80% من هذه القروض، وكان البنك يأخذ فائدة مقدارها 5% بالنسبة للقروض الزراعية، 6% للقروض الأخرى.

وفي ولاية برقة كان البنك يقدم تسهيلات لمدة قصيرة الأجل ولم يقدم سلفا للتجار والزراع، كما أنه لم يدفع فوائد على الأموال المودعة به[120].

أما فيما يتعلق بالسياسة الضريبية للإدارة البريطانية في ولاية برقة وطرابلس؛ فظل العمل به ساريا وفق القانون الإيطالي، حيث مثلث الضرائب أحد مفاهيم السياسة المالية للإدارة البريطانية في ولاية برقة وطرابلس وأدركت الإدارة البريطانية أهمية الضرائب في توفير نسبة كبيرة من الإيرادات، حيث واجهت الإدارة البريطانية عجزا كبيرا في الميزانية في السنوات الأولى للإدارة في ولاية برقة وطرابلس وذلك بسبب تأثير الحرب التي ألقت بظلالها على المنطقة كانت واحدة من أهم ميادين القتال بين قوات الحلفاء وقوات المحور في أفريقيا إبان الحرب لهذا أصدرت الإدارة البريطانية الإعلان رقم 38 في 3 يوليو 1943م تؤكد فيه على سريان الضرائب المفروضة بموجب القانون الإيطالي[121]. وكانت الإيرادات الرئيسية في ولايتي برقة وطرابلس كلهما من الضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة وأرباح التجارة الحكومية والأرباح الناتجة من بيع ورق البريد. قد تباينت الضرائب بين كلاً من ولاية طرابلس وبرقة طبقا للإنتاج والنشاط الإقتصادي وفي ولاية طرابلس كانت الضرائب المباشرة وتشمل ضريبة الدخل؛ وتحصل هذه الضريبة بناء على القانون الإيطالي الخاص بفرض الضرائب على الأملاك المنقولة، وكانت تجبي بواقع 15% من استثمار رأس المال و10% من أرباح التاجر و8% على رواتب الموظفين و4% من أجور العمال و8% من دخل المباني؛ ولكن الإدارة البريطانية كانت تعفي المباني الجديدة لمدة سنتين من إنشائها، وبعد أن يدفع صاحب المبنى مبلغا قدره 10% من الضريبة في السنة الثالثة و20 % في السنة الرابعة...الخ حتى السنة العاشرة عندها تدفع الضريبة بكاملها من قبل المالك ومارست إعفاء ضريبة على المباني العامة والمساجد والمباني التي يستخدمها العمال المزارعون والمخازن ومحلات إيواء المواشي ولم يقتصر الأمر على هذا النمط من الضرائب، بل استخدمت ضريبة زراعية حيث تجبى 10% من القيمة التقديرية من المحصول الزراعي بما فيها الحبوب والخضروات والفواكه والأشجار والزيتون، وكانت هذه الضرائب تجبى بواسطة شيوخ القبائل بالإضافة إلى هذه الضريبة هناك ضريبة الماشية وتفرض بنسبة 2% عن كل رأس من البقر والخيل والغنم والماعز.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحيوانات المستعملة للأغراض الزراعية تم إعفاؤها من الضريبة، وقد تأثرت الضرائب الزراعية بسبب القحط، وتدفع عادة بواسطة رؤساء القبائل، وتقدر الإدارة البريطانية دافعي الضرائب في كل قبيلة ما بين 100 و200 شخص بحسب عدد أفراد القبيلة، إضافة إلى ذلك كانت هناك ضريبة إضافية للبلدية مقدارها 3% وضريبة إضافية للغرفة التجارية مقدارها 1% على الأرباح الناتجة من الصناعة والتجارة. وضريبة إضافية للبلدية 2.4% على أصحاب المهن الحرة [122].

وقدرت الضرائب في ولاية طرابلس علم 1943 – 1944- 183.120 جنية إسترليني وعامي 1944 – 1945م –318.675 جنية إسترليني، ونظرا لعيوب نظام الضريبة المباشر ولقلة حصيلة الضرائب المباشرة فرضت الإدارة البريطانية في ولاية طرابلس وبرقة ضرائب أخرى عرفت بالضرائب غير المباشرة؛ حيث شملت هذه الضرائب الرسوم الجمركية وكانت ضريبة الرسوم الجمركية أهم البنود المدرجة في ولاية طرابلس تحت الإيرادات؛ حيث ارتفعت رسوم الإستيراد باطراد من 11.868جنية إسترليني عام 1943 – 1944 إلى 390.800جنية إسترليني عام 1950 – 1951م أما في ولاية برقة ؛ فقد كانت الرسوم الجمركية أعلى من أي بند آخر من بنود الإيرادات؛ حيث ارتفعت هذه العوائد من 13.145 ومن الجدير بالذكر أن التعريفة الجمركية الإيطالية ظلت مستمرة في ولايتي طرابلس وبرقة كلهما حتى عام 1948م حيث تبنت ولاية طرابلس تعريفة جمركية جديدة وتم إستبدال الرسوم السابقة بنظام جديد الرسوم وعلى الأخص المواد الغذائية حيث تراوحت هذه الرسوم من 5% إلى 10% على أنواع معينة من المواد الغذائية المستوردة وإلى 50% على الحرير المستورد والأقمشة وإلى 100% على الكحول المستوردة وكذلك الحال لولاية برقة كما فرضت رسوم صادرات ولاية برقة وطرابلس من الشعير والغنم والماعز والإسفنج وكذلك على الحديد الخردة والحلفا...الخ.

وإضافة إلى الرسوم الجمركية هناك ضريبة على الإنتاج، حيث لم يكن حجم عائدات ضريبة الإنتاج كبيرا إلا في طرابلس، حيث ارتفعت من 15.452 جنية إسترليني في عام 1943م 1944م إلى 43.000 جنية إسترليني في عام 1950- 1951م كما فرضت على المشروبات الكحولية رسوم جمركية وكذلك على احتكار التبغ والملح وكذلك رسوم على الملاهي، وعلى الذبح [123]. حيث حدد ضريبة بقيمة 3 قروش على كل رأس من الغنم أو الماعز تذبح في أي سلخانة أو مجزرة ضمن حدود البلدية و20 قرش على كل رأس ماشية أو جمل كما فرضت رسوم على العربات التي تجرها الخيول بواقع 10 قروش على عربات الأشخاص و30 قرش على العربات ذات العجلتين إضافة إلى ضريبة على المركبات ذات الطابع المهني؛ أو التجاري حيث تراوحت ضريبتها من 10 قروش إلى 150 قرش كما فرضت رسوم على الإشارات وإعلانات إرشادية في الشوارع الرئيسية بواقع 5قروش لكل حرف وفي الشوارع الفرعية بواقع 2 قروش لكل حرف[124].

ويوضح الجدول التالي قيمة الدخل الواردات من الضرائب والرسوم والنشاطات التجارية للإدارة البريطانية (القيمة بالجنية الإسترليني) من 13 نوفمبر 1942 إلى 30 يونيو الصيف 1947م[125].

الجدول رقم (31)

	43-42	44 – 43	45-44	46 – 45	47-46
الجمارك والرسوم	2.224	15.604	70.655	83.714	76.425
الفائض من احتكار التبغ والملح	-	1.060	40.519	61.427	61.575
الفائض من النشاطات التجارية	-	23.312	187.833	328.611	155.000
الموانى البحرية	-	-	-	6.717	18.500
الرخص والضرائب	1.734	6.808	6.793	10.879	9.500
رسوم المحاكم	1.429	7.828	12.554	6.085	6.500
رسوم البريد والبرقيات	3	1.453	2.038	2.310	6.000
إيصالات خدمات معينة	1.140	14.460	3.967	37.299	64.500

متفرقات	614	270	11.290	6.223	38.770
الإجمالي	7.174	76.795	335.649	543.265	436.770
النشاطات التجارية					
احتكار التبغ والملح	=	22.619	13.052	42.692	70.000
الإمدادات والتجارة	222.447	694.637	840.899	806.973	900.000
الزراعة وخطة الإسكان	=	=	=	44.472	=
الإجمالي	222.447	717.256	853.951	894.137	970
إجمالي المدخولات	229.621	788.051	1.189.600	1.437.402	1.406.779

ومن الجدير بالذكر رأت الإدارة البريطانية أن الظروف غير الطبيعية هي السبب الحقيقي للتجارة الحكومية خاصة الظروف التي رافقت بداية الإحتلال من نقص في النقد والسلع المتداولة؛ وكانت تقديرات الدخل من التجارة الحكومية في عام 1944 – 1945م بقيمة 187.833 جنية إسترليني وعامي 1945 – 1946م بقيمة 328.611 جنية إسترليني وعامي 1946 1947م بقيمة 155.000 جنية إسترليني وعامي 1947 – 1948م بقيمة 317.763جنية إسترليني[126]. وبفضل هذه السياسة الضريبية أزادت واردات الإدارة البريطانية من الضرائب. وكانت أرباح التجار الحكومية أهم الإيرادات من غير الضرائب وأكثرها[127].

هذا وقد كان من الطبيعي أن تتغير جباية بعض الضرائب لأسباب عدة منها عدم وجود كادر وطيفي كاف يقوم بهذه المهمة ؛ فضلا عن صعوبة الأوضاع الإقتصادية التي تحول دون قدرة المواطن بدفع الضرائب ونتيجة الفرق بين الإيرادات والمصروفات ظهر عجز دائم طوال فترة الإدارة البريطانية في ولاية برقة وطرابلس، حيث ظهر في الميزانية فائض في عام 1949م بسبب تحسن الأحوال الإقتصادية[128]. وكان العجز في معظم الفترات يمد بإعانات الإدارة البريطانية حيث تشير الوثائق البريطانية بأن إعانات الحكومة البريطانية في عام 1943- 1944 كانت 358.264 جنية إسترليني وفي عامي 1944 – 1945م بلغت 398.977 جنية إسترليني وفي عامي 1945 – 1946م بلغت 119.601 جنية إسترليني وعامي 1946 – 1947م بلغت 611.700 جنية إسترليني[129]. ومن الجدير بالملاحظة أنه اختلفت قيمة الإعلانات الواردة في الوثيقة البريطانية عن ما ورده[130] في مقاله في مجلة دراسات تاريخية وأشار الاقتباس من وثيقة ليبيا عام 1948م ، وكانت سنة 47- 1948م أكثر سنوات إعانة من قبل الحكومة البريطانية ومرجع ذلك القحط والجفاف الذي أصاب البلاد وتطلبت نفقات كبيرة على شكل قروض القمح التي منحت كإغاثة.

ولعل أهم ما ميز السياسة المالية فترة الإدارة البريطانية في ولاية برقة وطرابلس بارتفاع مضطرد في مستوى المصروفات. وإيرادات غير كافية، وان كان لذلك أسباب منها سياسية للصيانة التي اتخذتها الإدارة في ولاية برقة وطرابلس نتيجة للدمار الذي حدثته الحرب التي كانت في برقة أكثر منها في طرابلس إضافة لحالة الجفاف الشديد في طرابلس وتطلب نفقات كبيرة وهكذا فأنه على الرغم من تنوع الضرائب وما تشكله من إيرادات للميزانية العامة فأن ولاية برقة وطرابلس ظلت تعاني من عجز كبير في ميزانيتها العامة جعلها رهينة للمساعدات والإعانات وخير دليل على شدة وطأة هذه السياسة المالية والضريبية للإدارة البريطانية في ولاية طرابلس وبرقة ما جاء في تقرير اللجنة الليبية في القاهرة المرسل إلى الجامعة العربية والمجموعات المسلحة فيما يتعلق بالقضية الليبية والإجراءات البريطانية في ليبيا، حيث ذكرت (بأن الضرائب والرسوم مرتفعة جدا على المحاصيل والمباني وأشجار الزيتون والخيول والماشية والماعز، وان الإدارة البريطانية أدخلت نظاما جديدا في هذه الرسوم والضرائب لم يمارسها الإيطاليين وهو اعتبار 12 كيلوا جرام تساوي كيلة من الحبوب إلا أنه مؤخرا اعتبر التقدير بمعدل 30 كيلوا جرام للكيلة الواحدة وبتالي أصبحت الضريبة حوالي عشر من الإنتاج وبالتالي أصبح بعض المزارعين ملزمون بشراء ما يمكنهم من الالتزام بدفع الضرائب من الأسواق). إضافة إلى ذلك ما يقوم به المسؤولون على تقديرات الحيوانات والأشجار التي تدفع عنها الضريبة حيث يزودون في الإنتاج وعدد الحيوانات ولأن مرتبات هؤلاء المسؤولين بحسب ما يجمعونه من العوائد كنسبة مئوية بذلك يعمدون إلى زيادة عدد الأشجار والحيوانات التي بحوزة المزارع حتى ترتفع أجورهم بارتفاع حصيلتهم من العوائد كما ذكرت هذه اللجنة ما ترتب على إستبدال العملة وجمع العملة السابقة من الأسواق من زيادة الأسعار في الأسواق المحلية لقد ساهمت الضرائب العالية وحالة العملة المترتبة في وضع المواطن في وضع حرج جدا[131].

6. **نشاط الشركات الأجنبية في ولايتي طر ابلس وبرقة.**

بدأت الشركات التجارية الأجنبية وخاصة الإنجليزية في استثمار رؤوس أموالها داخل البلاد الليبية وبدعم من الإدارة البريطانية؛ بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على دعائم الإقتصاد الليبي.

إنتهجت الإدارة البريطانية في ولاية برقة وطرابلس سياسة إقتصادية تختلف عن سابقتها الإيطالية، ولكي يكتمل عقد الهيمنة الإقتصادية لهذه الإدارة، بذات بدعم رؤوس الأموال الأجنبية بإستثمارها أموالها داخل ليبيا حيث سمحت للشركات البريطانية بإنشاء فروع لها داخل ليبيا كما سمحت للشركات الإيطالية بممارسة نشاطها. وخير دليل على تأييد الإدارة البريطانية لهذه الشركات هو المنشور رقم 120 والذي نص على وقف القوانين الإيطالية التي تفرض الرسوم الضريبية على رؤوس أموال الشركات الأجنبية[132]. وكانت أولى الخطوات لتطبيق هذه السياسة وتحقيق السيطرة الكاملة على دعائم الإقتصاد الليبي. سمحت الإدارة لفروع الشركتين التجاريتين الإنجليزيتين سيتكس كومباني وليمتد كوتس بأن تفتح فروعا لها داخل ليبيا، وكانت هذه الفروع على النحو الأتي:

1- شركة تريبو ليتاينا شينبع كومباني – شركة الملاحة الطرابلسية – وكان رأس مالها حوالي 990.000 ليرة عسكرية ونشاطاتها التجارة في فروع الصناعة والملاحة والنقل وصيد الأسماك وبناء السفن[133]
2- -شركة دي تريبو ليتاينا تريدنج كومباني ورأس مالها 7 ملايين ليرة ونشاطها الإستيراد والتصدير والنقل والتوكيل التجاري[134].
3- شركة دي جنرال تريد ينج كمباني ليمتد برأس مال قدره مليون ليرة ونشاطها تحاري صناعي والنقل البري والبحري والجوي[135].
4- شركة شمال أفريقيا للطيران ورأس مالها مليون ليرة.

وقد إستطاعت فروع الشركتين الإنجليزيتين من أن تحكم قبضتها على تجارة ليبيا الخارجية وسيطرتها على معظم وسائل النقل البرية والجوية والبحرية في الوقت نفسه حافظ الرأسمال الإيطالي على موقعه وذلك بتشكيل شركات الأنجلو– إيطالية المشتركة متخذة من العناصر الليبية ركائز أساسية لتطبيق سياستها الرأسمالية وابرز هذه الشركات هي:

1. شركة كوسراتيا مستشلابى دي تريبولي (الشركة الإيطالية لجزاري طرابلس) ورأس مالها 525.000 ليرة عسكرية ومقر الشركة طرابلس[136]
2. شركة ليبيا موتورز، نشاطها توسيع نطاق استخدام الوسائل الآلية في الشئون الزراعية والمدنية في بليبيا[137].
3. شركة الاتحاد التجاري المصراتي رأس ماله 5 مليون ليرة عسكرية ومقرها مصراته ونشاطها التصدير والإستيراد والمنتجات المحلية والخارجية[138].
4. شركة اتحاد الجملة، جبل نفوسة مركزها يفرن ورأس مالها 1.000.000 ليرة عسكرية ونشاطها تجارة الإستيراد والتصدير تحت رقابة الإدارة البريطانية[139].
5. شركة باتشوتي وكربوي أنشئت هذه الشركة في عام 1946 رأس مالها 650.000 ليرة عسكرية نشاطها جمع ، وإصلاح، والتجارة في المخلفات الحربية.
6. شركة نقل السيارات ونشاطاتها بيع وشراء السيارات القديمة وإدارة النقل بالسيارات[140]
7. شركة أ . س باتشي وشركائه مركزها طرابلس ورأس مالها 21 مليون ليرة عسكرية[141].
8. شركة إندو ليبيا لصناعة الحلويات مركزها طرابلس ورأس مالها 300.000 ليرة عسكرية تأسسن 1949م.
9. شركة المشاريع التجارية ذات مسئولية محدودة ورأس مالها بعد الزيادة 3.900.000 ليرة عسكرية.
10. الشركة المتحدة لصناعة المشروبات ورأس مالها 300.00 ليرة عسكرية نشاطها صناعة المشروبات الخفيفة والمرطبات والتجارة بالخمور.
11. الشركة الليبية للتجارة بالجملة في طرابلس.
12. الشركة المساهمة لتصليح وتركيب أجزاء السيارات مقرها طرابلس ورأس مالها مليون ليرة عسكرية[142].
13. شركة النشر الليبية مركزها طرابلس ورأس مالها 50000 ليرة عسكرية تأسست عام 1950.
14. شركة النشر الطرابلسية ذات مسئولية محددة تأسست في عام 1950 مركزها طرابلس ورأس مالها خمسون ألف ليرة عسكرية.
15. الشركة الليبية لمواد البناء تأسست عام 1950 ونشاطها التجاري مواد البناء ورأس مالها 200.00 ألف ليرة عسكرية.
16. شركة إصلاح وسائط النقل والمتاجرة مركزها طرابلس ورأس مالها مليون ليرة إيطالية
17. الشركة المالية الليبية ليعتد مركزها طرابلس ورأس مالها 100.000 ليرة عسكرية ونشاطها تعاطي الأمور المالية وكذلك شراء العقارات وبنائها[143].
18. شركة نورد أفريكا سيوني، شركة مساهمة للملاحة الجوية في ليبيا.
19. شركة المساهمة الطرابلسية للمعادن الثمينة رأس مالها 3.390.000 ليرة عسكرية ورئيس الشركة مصطفي ميزران.
20. شركة المطاحن الليبية شركة مساهمة مركزها طرابلس ورأس مالها 50.000.000 ليرة.
21. شركة السيارات العمومية الجديد بمسؤولية محددة ورئيسها على بت عثمان.
22. شركة النقل المشترك بالسيارات خارج ليبيا رئيسها على بن عثمان وشركاؤه.
23. شركة نيابوني كانيايس وأولاده مركزها طرابلس ورأس مالها 350.000 ليرة عسكرية ونشاطها التجارة والتمثيل شركات التأمين والصناعة.
24. شركة تعاونية للسيارات العمومية بمسؤولية محددة مركزها طرابلس ورئيسها إبراهيم البكباك[144].

هكذا حققت الشركات الأجنبية سيطرتها على اقتصاد البلاد بتحكمها بالتجارة الداخلية والخارجية إضافة إلى وسائل النقل البري والبحري والجوي ناهيك على التأييد المطلق للإدارة البريطانية لها .

ونتيجة للسياسة التي اتبعتها هذه الشركات من داخل بعض من العائلات الليبية وتسجيلهم كأعضاء في هذه الشركات بشكل وهمي وتشغيلهم في تنفيذ سياستها الرأسمالية مما اكتسب تلك العائلات الخبرة في مجال تشغيل الشركات، حيث بدأت الشركات الوطنية في ظهور.

وساهمت هذه الشركات بشكل بسيط في الإقتصاد المحلي ومن هذه الشركات ما يلي:

1. شركة سوق الرباع القديم نشاطها توزيع الأردية القطنية مركزها طرابلس أعضاؤها محمد يونس الكريكشي ومحمد العكاري ، والهادي شنشن وأحمد بوذراع[145].
2. شركة تجار الجملة للأقمشة، تأسست في عام 1944م مركزها طرابلس ورأس مالها 2.130.000 ليرة عسكرية ونشاطها شراء الأقمشة وتوزيعها[146].
3. شركة مساهمة النقل بالسيارات، نشاطها تأجير السيارات خارج حدود طرابلس وأبرز مساهمها على عثمان وإبراهيم بورقية وقدري الكردي[147].
4. شركة النقل البرقاوية رأس مالها 25 ألف جنية مصري نشاطها نقل الركاب مقرها بنغازي[148].
5. شركة التضامن من إبراهيم المشيرقي وأولاده، رأس مالها مائة ألف ليرة عسكرية نشاطها القيام بأعمال زراعية وصناعية وتجارية[149].

ولقد أسفر التوسع في إنشاء الشركات عن بروز عائلات برجوازية. فرضت هيمنتها على الأسواق المحلية كعائلات المنتصر وميزران والكردي والمشيرقي والعكاري؛ حيث أسهمت تلك العائلات في أن تفرض أهميتها على السوق المحلي وأن تسهم في نشاط الإقتصاد للبلاد ولم تغفل هذه السياسة البريطانية على بال الصحافة الشعبية الليبية؛ حيث أخذت تتصدى لها في مقالاتها وكانت صحيفة الوطن في مقدمة الصحف حيث أثارة الانتباه إلى ضياع ثماني سنوات في ظل الإدارة البريطانية سدى لعدم إنشاء شركات وطنية[150]. وحذرت من مخاطر الشركات الأجنبية وأشارت بذلك في مقالها" سنرى أن الأمر قد خرج من يدنا وأصبح قي أيدي الشركات الأجنبية التي بدأت تهاجمنا بكثرة وبدون تحديد وهذا من شأنه أن يجعلنا غرباء في بلادنا[151]. ولم يقتصر الأمر على هذه الصحيفة بل هاجمت جريدة المرصاد الطرابلسية في مقال عنوانه "ظلم وأي ظلم"طريقة استغلال نبات من قبل شركة واحدة وصاحبها شخص واحد وقع 40% من رأس مال الشركة وأن ذلك استغلالا فرديا لثروة البلاد[152]. واستنكرت جريدة التاج احتكار الشركات الأجنبية للسوق المحلية وإنها تمتص

دماء الشعب[153]. كما كان "للواء الحرية" دورها في كشف سياسة الإدارة العسكرية حين هاجمت التجار الأجانب لتلاعبهم بغداء الشعب وموقف الإدارة المتفرج منه[154].

وصفوة القول: لقد عملت الإدارة البريطانية على إتباع سياسة إقتصادية وفق خطط مدروسة محكمة تحقيقا لسياستها الرامية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية عبر أساليب عدة، يأتي في مقدمتها التركيز على إخضاع إقليم طرابلس إخضاعا تاما، فتمسكت به في ظل إدارة عسكرية تهدف من ورائها إدامة احتلالها له وفصله عن إقليم برقة، فوقفت ضد أي مشروع ليبي يحول دون استمرار سيطرتها عليه.

6. الخاتمة

لقد عاشت ليبيا عبر تاريخها الطويل وحدة إقتصادية متكاملة يكمل كل جزء فيها بقية الأجزاء، فبرقة تمون طرابلس بالشعير والماشية والأصواف والألبان وطرابلس تمون البلاد بزيت الزيتون، و فزان تمد البلاد بالتمور التي تعد غداء رئيسيا في فترات القحط بديلا للقمح والشعير. وعندما تعرضت البلاد للتجزئة تحت حكم الإدارات العسكرية تأثرت السياسة الإقتصادية في طرابلس وبرقة منذ بداية الإدارة البريطانية خاصة بعد تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم، ليصبح كل جزء منها يعاني من تدهور إقتصادي كبير جعل بعضها يصل إلى حد المجاعة مثل ما حدث في طرابلس وبرقة، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة للوقوف عند السياسة الإقتصادية للإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- كان الإقتصاد الليبي إقتصادا بدائيا، حيث يعتمد معظم السكان في حياتهم على الزراعة والرعي، ولما كان هذان النشاطان يعتمدان إعتمادا كليا على مياه الأمطار فإن البلاد كثيرا ما كانت تتعرض لفترات من الجفاف والقحط بسبب تدني معدل سقوط الأمطار إلى أدنى حد، مما نتج عنه هلاك أعداد كبيرة من الماشية، وافتقار النشاط الزراعي لمقومات التنمية الإقتصادية التي لم تتخذ الإدارة أية إجراءات لإنمائه والعمل على تقويته، بل على العكس من ذلك عمدت إلى بيع الآلات الزراعية بغية تدبير موارد إنفاق الجيوش البريطانية. وأزداد الوضع ترديا بتعرض البلاد لأزمة من القحط والجفاف سنتي1947-1948م الأمر الذي حول البلاد في هاتين السنتين من مصدر للحبوب إلى مستورد لها، مقارنة بعام 1946م.

- إن التطور الإقتصادي في دولة ما يلزمه تنمية البنية الأساسية من مقومات إقتصادية إلى طاقات بشرية وهو ما أفتقدته ليبيا آنذاك، فضلت الخطط الصناعية أمرا محكوما عليه بالفشل في ظل الظروف السائدة منها قلة المهارة الفنية، وضعف رأس المال المحلي، وعدم توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج. بل إن الحرب نفسها أفقدت البلاد البداية الصناعية حيث اختفت الصناعة تقريبا في برقة؛ بتدمير المنشآت القائمة، وانسحاب الجالية الإيطالية عنها،وفقدان التسهيلات الإنتمائية، في حين ظلت بعض المنشآت الإيطالية التي وصل عددها نحو مائة منشأة في العمل في ولاية طرابلس التي بقيت من الناحية العملية في أيادي البرجوازية الإيطالية.

- تأثرت التجارة هي الأخرى بسياسة الإدارة البريطانية حيث فرضت على التجارة الداخلية قيودا لم يسلم الأهالي منها والتي تمثلت في فرض رسوم باهظة على الأسواق والرخص التجارية ، في حين ظلت التجارة الخارجية حكرا على الإدارة العسكرية وبعض الشركات التجارية، كما حرمت البلاد من التكامل الإقتصادي وجعلتها تعتمد على الإستيراد من الخارج، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد وإرداتها.

- شهدت فترة الإدارة العسكرية البريطانية عجزا إقتصاديا للتجار الليبيين، حيث زادت الواردات وقلة الصادرات حيث تركزت الصادرات على الحبوب والأسماك والحيوانات والفواكه في معظم سنوات الإدارة العسكرية، وشملت الواردات مواد كمالية كالسكر والشاي فادى بذلك إلى عجز في الميزان التجاري المحلي، وهذا الوضع هو إستمرار للوضع السائد إبان الحكم الإيطالي، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي كان حكرا تقريبا مع إيطاليا حيث تعتبره تداولا داخليا. أما الإدارة البريطانية بعد إن سيطرة شركاتها التجارية والمصرف البريطاني(بنك باركليز) على تجارة ليبيا الداخلية والخارجية جعلت البلاد سوقا لتصريف منتجاتها كما إستمر التداول التجاري مع إيطاليا.

- كان جميع الإسفنج الذي يصطاده الأجانب يسجل كصادرات، غير أن الذي يحض عليه الإقتصاد الليبي بالفعل هو رسوم رخص الصيد والرسوم الجمركية، والأموال التي ينفقها الصيادون الأجانب ثمنا للمؤن ورسوم المرفأ وغيرها، أما قيمة الإسفنج نفسه فلا تعود للإقتصاد الليبي.

- هيمنه الإقتصاد الرأسمال على البنية الإقتصادية بفرض أنظمة نقدية متباينة عملت على تفتيت الوحدة الإقتصادية لإقليمي طرابلس وبرقة، وفقد السكان ثقتهم في الأوراق النقدية الإيطالية المتداولة بينهم. ولقد كان لإحياء المبادلات مع المنطقة الإسترلينية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظهور الشركات المتعددة أيدانا بظهور رأسمالية وطنية احتلت مواقعها في بناء القاعدة الإقتصادية للبلاد مستقبلا.

- توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إن الإدارة العسكرية لم تكن جادة في معالجة الوضع الإقتصادي السيئ في إقليم طرابلس وبرقة، وذلك لغرض أن يكون ذلك مبررا وضمانا لبقاء احتلالها للبلاد، وقد أتضح ذلك جليا عندما طرحت قضية استقلالها ليبيا في الأمم المتحدة فطالبت الدول الإستعمارية – بريطانيا وفرنسا وإيطاليا – باستمرار الوصاية عليها بحجة أن أوضاعها الإقتصادية لا تمكنها من نيل إستقلالها.

7. الهوامش

[1] العقاد، صلاح. 1970، ليبيا المعاصرة،المطبعة الفنية الحديثة، ، ص54.

[2] راسم، رشدي. 1953، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة - القاهرة، ، ص135

[3] الشنيطى، محمود. 1951، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة،، ص 182.

[4] بروشين، ن.أ. ت: حاتم، عماد. 1988، تاريخ ليبيا الحديثة حتى عام 1969،مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي - طرابلس، ص250، 251.

[5] المرجع نفسه، ص 254 ، 255.

[6] المرجع نفسه، ص255

[7] ،مجيد.ت: زيادة.نقولا.1966، ليبيا الحديثة، دار الثقافة - بيروت، ص63 ؛ بروشين، المرجع السابق،256، 257.

[8] لندبرغ،جون. 1951، تقرير عام الإقتصاد الليبي، بعته المساعدة الغذائية لليبيا، الأمم المتحدة، ص 21 ،22.

[9] هويتلي،أوتلوج. 1952، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة الأغذية

والزراعة، الأمم المتحدة- روما ص79- 82.
[10]كينليسيد. هـ . ل، تقرير عام الإقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة، نيويورك،1951، ص20، 21.
[11] المصدر نفسه، ص21، 23.
[12] المصدر نفسه، ص25.
[13] جريدة برقة الجديدة. 1946، العدد 749، 8يناير؛ جريدة برقة الجديدة 1947، العدد 740 ، 8يناير.
[14] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص21، 23.
[15] Fo 1015/88 -122418 –Chapter Lv Economic policy , P21-22
[16] زيادة، نقولا. 1958، محاضرات في تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالي حتى الإستقلال، المكتبة الكمالية - القاهرة، ص 124.
[17] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P35
[18] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص26.
[19] المصدر نفسه، ص23، 25.
[20] مجلة الفجر، العدد الأول، بنغازي، 1 مارس 1947، ص19.
[21] كينليسيد. هـ. ل،المصدر السابق،ص27.
[22] هيجنز، بنجامين. ، 1952، تقرير التنمية الإقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة العدائية في ليبيا ص28.
[23] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص28.
[24] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P41.
[25] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P40.
[26] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P41.
[27] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P37
[28] كينليسيد. هـ. ل،المصدر السابق،ص29.
[29] التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية العام 1948،ص40- 49 .[30] كينليسيد. هـ. ل،المصدر السابق، ص36.
[31] Co.537,1224,122418, Chapter land and Nature Resources,P25.
[32] صحيفة الوطن. 1949م، العدد 200، 10 نوفمبر.
[33] هيجنز. بنجامين، المصدر السابق، ص25.
[34] أوتلوج هويتلي،1952، ص85؛ كينليسيد. هـ . ل، المصدر السابق، ص29.
[35] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P39
[36] Co.537/3494-122418,fowr power commission of inveidigation Report of Libya-
[37] صحيفة طرابلس الغرب، 1947، العدد 1169 \ 13 ابريل
[38] صحيفة برقة الجديدة ، 1948، العدد 1، أغسطس، ص2،1.
[39] صحيفة الوطن. ،1947، العدد 101، 11 ديسمبر.
[40] صحيفة طرابلس الرسمية، 1946، العدد 21، ص175.
[41] Fo.1021-32-122418. Copg From American Consal, To Am Consul ate Bwngnazi,Tuueb,1951,P4.
[42] عقيلة،علي احمد. 1972، أثر البترول على الإقتصاد الليبي، الطليعة للطباعة- بيروت،ص19.
[43] المرجع نفسه، وصفحه نفسها.
[44] حقي، محمد فرج،د.ت، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، دار النشر للجامعيين- بيروت، ص102
[45] بوانو، انجل بابا.1951، تقرير الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا،بعثة الأمم المتحدة سويسرا جنيف،ص6 -8.
[46] كينليسيد، المصدر السابق، ص36، 37 .
[47] سربيش، تقرير عن مصائد الإسفنج والأسماك في ليبيا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ايطاليا، روما، 1952،ص57-59.
[48] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P44
[49] Fo. 1015 - 674-122418, Reference NO Gen /3/41/41 H BI – Monthly Economic Report , From Howorth - Controller OF Finance And Accounts , 25 May, 1949,P2.
[50] ا بورجوا، فرانسو. 1958، تقرير الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة روما، 1958،ص23.
[51] سربيش، المصدر السابق، ص60،59.
[52] Fo.371-53528-122418-Important,Letter From, Lieutenant Colonel, Exan, To Foreign Office 25th Sep,1946,P1.
[53] القلال، احمد محمد.2003،سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة ،جامعة قار يونس – بنغازي، ص 257.
[54] Fo.371-53528-122418-Sponge Fishing In Tripolitania And Cyrenaica Waters, 20th August1946,P1.
[55] التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية، 1946، ص14
[56] القلال،احمد محمد، المرجع السابق، ص 257.
[57] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص36، 37.
[58] Fo 1015/88 -122418 –Chapter Lv Economic policy,P24.
[59] Co.537/3494-122418- section III, Chapter I. Appendix II, P44؛ لندبرج، جون، المصدر السابق،ص37.
[60] سربيتس، المصدر السابق، ص43.
[61] المصدر نفسه والصفحة.
[62] Fo. 1015 - 674-122418, Reference NO Gen /3/41/41 H BI – Monthly Economic Report , From Howorth - Controller OF Finance And Accounts , 25 May, 1949,P2.
[63] وسون، كاربييتر. 1952، تقرير عن الأعمال الإحصائية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية،ص20.
[64] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص38.
[65] Fo. 1015 - 674-122418, Reference NO Gen /3/41/41 H BI – Monthly Economic Report , From Howorth - Controller OF Finance And Accounts , 25 May, 1949,P2,3 ؛ التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام 1948، ص41.
[66] بوانو، انجل بابا. المصدر السابق،ص2- 8 ؛ لندبرج ،جون، المصدر السابق،ص39،38.
[67] كينليسيد. هـ. ل، المصدر السابق، ص39 ،40.
[68] بوانو، انجل بابا. المصدر السابق،ص2- 8.
[69] ألنصيري، عبد الرزاق احمد، 2008، دراسات ليبية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الشئون الثقافية- ليبيا- الزاوية، ص161.
[70] صحيفة الوطن، 1951، العدد 269، 2يوليو.
[71] كينليسيد، المصدر السابق، ص69.
[72] لندبرغ، جون. 1951، تقرير عام الإقتصاد الليبي، بعته المساعدة

الغذائية لليبيا، الأمم المتحدة، ص 79.

[73] كاركتشاف، فلاديمير.1951، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943 – 1951م،ج1، الأمم المتحدة – طرابلس، ص89.

[74] ريان، محمد رجائي. 1991، الإحتلال البريطاني لبرقة (1943 – 1949م) دراسة تاريخية للجوانب العسكرية والإدارية، مجلة دراسات تاريخية، ليبيا – طرابلس، العدد 39 – 40، ص205.

[75] برقة الإحتلال الإيطالي الثالث ، الكتاب الأول، أوامر من 16 - 30، ص7.

[76] برقة الإحتلال البريطاني الثالث، "قوانين عسكرية" ج1، الإعلانات من 21 – 40، ص 56- 67.

[77] المرجع نفسه، ص75 – 77.

[78] كينليسيد، المصدر السابق، ص70.

[79] صحيفة بنغازي، 1944، 21، مارس، العدد 256، ص2؛ C0.537/3494-122418-Sectionll,Chapter3,Appendix16-imports and Exports ,Proclamation No, 95,P30.

[80] لندبرغ، جون. المصدر السابق، ص82،83.

[81] كينليسيد، المصدر السابق،ص76.

[82] التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام1944، ص41،42.

[83] مجلة الفجر الليبي، 1947م، العدد الأول، ص8.

[84] التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام 1946،ص 14.

[85]– Fo. 1015 - 674-122418, Reference NO Gen /3/41/41 H BI Monthly Economic Report , From Howorth - Controller OF Finance And Accounts , 25 May, 1949,P;4,5.

[86] Fo. 1015- 674- 122418, Monthly Economic Report , 25 tul [ ] 1949, From Howorth Controller OF Finance And Accounts ,Te Fo ,P1,2.

[87] Fo. 1015- 674- 122418, Reference NO GFA/GEN/3/41/4, From Howorth – Controller, OF Finance And Accounts, To British Administration Tripoli, 14 September, 1949,P2.

[88] Fo. 1015- 674- 122418, REF CfA GEN/3/41/H, From Howorth Controller, OF Finance And Accounts, To British Administration Tripolitania, November, 1949, P1,2.

[89] Fo. 1015- 674- 122418, REF CfA GEN/3/41/H, From Howorth Controller, OF Finance And Accounts, To British Administration Tripolitania, November, 1949, P1,3.

[90] منطقة الإسترليني حديث تولد عن الحرب العالمية الثانية وكانت في نظر بريطانيا وسيلة تمكنها من تسوية مدفوعاتها الدولية فهي أولا تمكن بريطانيا من الدفع داخل المنطقة كلها للإسترليني فقط وهي ثانيا تمكن بريطانيا من الحصول على كل عملة أجنبية وكل ذهب ينتج للدول أعضاء المنطقة وهكذا ضمنت بريطانيا تمويل كل مبادلاتها خارج المنطقة، واستمرت هذه المنطقة حتى عام 1947م حيث غيرت اسمه تحت ضغط أمريكا باسم البلاد المدونة في القائمة. للمزيد راجع: مرسي، فؤاد. 1955، دروس في العلاقات الإقتصادية والدولية، دار الطالب – الإسكندرية، ص253.

[91] تقرير لجنة التحقيق الرباعية في المستعمرات الإيطالية ،المجلد الثالث،1948، ص84.

[92] Co-537-3494-1222418 Tripoli Tania principal exports and imports During the years 1947-1945,P69

[93] Fo 1015-674-122418-tanuary- February 1948,P1

[94] F0-1015-1074-122418-Imprts From IInitad Kingdom January February 1949

[95] C0.537-3494-122418-SectionIll,Chapter3,imprts,into Cyrenaica,Appendix17,p33

[96] C0.537/3494-122418-Sectionll,Chapter3,Append ix18,Analysis of Foreign Trade by Countries,,p34

[97] Fo,1015-88-122418-Letter From Mayor Irving, War Office CA17,1st April 1947,P35

[98] التقرير السنوي للدارة العسكرية البريطانية لعام 1947م،ص14 ، جورج، كلمنص جورج ، 1973، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي 1943 – 1951م، أطروحة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التاريخية – القاهرة ،ص94.

[99] C0.537/3494-122418-SectionlIl,Chapter3,Append ix19,Exports Cyrenaica,P35

[100] C0.537/3494-122418-SectionIll,Chapter3,Append ix18Analysis of Foreign Trade by Countries,p34.

[101] C0.537-3494-122418,Chapter3,Appendix20, principal Exports 1934 TO 1936 And 1945 To 1947,P36.

[102] كينليسيد،المصدر السابق، ص145.

[103] C0.537/3494-122418-Annex To Append ix16 imports and exports ,Proclamation No,P32.

[104] Fo. 1015- 674- 12241- Oconomis Report Cyransica Pwriod ended 15 ,aly 1949,P1.

[105] كينليسيد،المصدر السابق، ص142، جورج، كلمنص جورج، المرجع السابق ،ص99.

[106] كينليسيد، المصدر السابق، ص61.

[107] صحيفة طرابلس الرسمية،1943.

[108] كاركتشاف، فلاديمير.،المصدر السابق ،ص10

[109] كينليسيد، المصدر السابق، ص61، 62.

[110] كاركتشاف، فلاديمير.، المصدر السابق ،ص10.

[111] رشدي، راسم. المرجع السابق،ص261 . جورج، كلمنص جورج، المرجع السابق ،ص98،99.

[112] C0.537/3494-122418-SectionlIl,Chaptev2,Appand ix28 ,Currency Circulation in Tripolitania,P59

[113] Fo.1015-674-122418-Analysis Of the Monetary Circulation years1943 -1949,P

[114] علي، عبد المنعم السيد، 1983، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، ص22.

[115] تقرير لجنة التحقيق الرباعية، ص 69.

[116] القلال ،احمد محمد. المرجع السابق، ص271.

[117] محمد رجائي ريان، 1999،ص 126،125.

[118] التقرير السنوي، للإدارة العسكرية البريطانية ،1947،ص56.

[119] القلال، احمد محمد. المرجع السابق، ص271.

[120] تقدير عام للإقتصاد الليبي، مرجع السابق، ص69.

[121] صحيفة طرابلس الرسمية، 1943،ص 169.

[122] كينليسيد، ص 44،45.

[123] الدجاني،محمد طاهر. 1965م،ص15،16.

[153] التاج ، 1951، العدد12، 19 نوفمبر.
[154] لواء، 1951، العدد3، 29 يناير.

8. قائمة المصادروالمراجع :

- الوثائق الغيرمنشورة

[1] C0.537/3494-122418-SectionlIl,Chapter3,Appendix16-imports and Exports
,Proclamation No.
]2[Co-537-3494-1222418 Tripoli Tania principal exports and imports During the years 1947-1945
]3[C0.537-3494-122418-SectionIll,Chapter3,imprts,into Cyrenaica,Appendix17
]4[C0.537/3494-122418-Sectionll,Chapter3,Append ix18,Analysis of Foreign Trade by Countries.
]5[C0.537/3494-122418-SectionlIl,Chapter3,Append ix19,Exports Cyrenaica
]6[Co.537,1224,122418, Chapter land and Nature Resources.
[7]Co.537/3494-122418,fowr power commission of inveidigation Report of Libya.
[8]C0.537-3494-122418,Chapter3,Appendix20, principal Exports 1934 TO 1936 And 1945 To 1947.
[9]C0.537/3494-122418-SectionlIl,Chaptev2,Appandix28 ,Currency Circulation in Tripolitania.
[10]Co.537/3494-122418- section III, Chapter2. Appendix II,P27. ,Currency Circulation in Tripolitania.
[11]C0.537-3494-122418-Chapter3,Snmarry,Of Revenue,Appcndix9 m 13 nov,1942
[12]Fo. 1015 - 674-122418, Reference NO Gen /3/41/41 H BI – Monthly Economic Report , From Howorth - Controller OF Finance And Accounts , 25 May, 1949.
[13] Fo. 1015- 674- 122418, Monthly Economic Report , 25 tul 1949, From Howorth Controller OF Finance And Accounts ,Te Fo ,.
[14] Fo. 1015- 674- 122418, Reference NO GFA/GEN/3/41/4, From Howorth – Controller, OF Finance And Accounts, To British Administration Tripoli, 14 September, 1949.
[15]Fo. 1015- 674- 122418, REF CfA GEN/3/41/H, From Howorth Controller, OF Finance And Accounts, To British Administration Tripolitania, November, 1949.
[16]Fo 1015-674-122418-tanuary- February 1948
[17]Fo. 1015- 674- 12241- Oconomis Report Cyransica Pwriod ended 15 ,aly 1949.
[18]Fo.1015-674-122418-Analysis Of the Monetary Circulation years1943 -1949.
[19] Fo.371,53528,Repet Submitted py the Libyan Committee in Cairo To the Arad Leayve and Moslem Circles with reyard to the Libyan case and British Actions in Libya, Introductory mote, septeber,1946.
[20]Fo.371-53528-122418-Important,Letter From, Lieutenant Colonel, Exan, To Foreign Office 25th Sep,1946.
[21]Fo.371-53528-122418-Sponge Fishing In Tripolitania And Cyrenaica Waters, 20th August1946.
[22] Fo.1021-32-122418. Copg From American Consal, To Am Consul ate Bwngnazi,Tuueb,1951
[23]Fo 1015/88 -122418 –Chapter Lv Economic policy.
[24]Fo,1015-88-122418-Letter From Mayor Irving, War Office Co.537/3494-122418- section III, Chapter2. Appendix II,P27.
[125] C0.537-3494-122418-Chapter3,Snmarry,Of Revenue,Appcndix9 m 13 nov,1942,P24.
[126] Co.537/3494-122418- section III, Chapter2. Appendix II,P26.
[127] الدجاني، محمد الطاهر. 1965، تطور المالية العامة في ليبيا، قسم البحوث – ليبيا ، ص16.
[128] محمد احمد عقيلة، المرجع السابق، ص23.
[129] C0.537-3494-122418-Chapter3,Snmarry,Of Revenue,Appcndix9 m 13 nov,1942,P24.
[130] ريان، محمد رجائي ، المصدر السابق، ص 44.
[131] Fo.371,53528,Repet Submitted py the Libyan Committee in Cairo To the Arad Leayve and Moslem Circles with reyard to the Libyan case and British Actions in Libya, Introductory mote, septeber,1946 P3.
[132] صحيفة طرابلس الرسمية، 1943، العدد 19 ، ديسمبر.
[133] صحيفة طرابلس الرسمية، 1945، العدد 23، ديسمبر. .
[134] صحيفة طرابلس الرسمية، 1947 ، أول فبراير..
[135] صحيفة طرابلس الرسمية، 1945، العدد 24،25، ديسمبر.
[136] صحيفة طرابلس الرسمية، 1949، العدد الأول، يونيو،،ص9.
[137] صحيفة طرابلس الغرب، 1949، العدد838، 20 فبراير.
[138] صحيفة طرابلس الرسمية، 1946،العدد 17، أول سبتمبر،ص239.
[139] صحيفة طرابلس الرسمية،1945، العدد21، أول نوفمبر،ص58.
[140] صحيفة طرابلس الرسمية، 1946، العدد 19.
[141] صحيفة طرابلس الرسمية، 1950، العدد 4، 15 فبراير، ص54.
[142] صحيفة طرابلس الرسمية، 1950، العدد4، 15 فبراير،ص53-57 .
[143] صحيفة طرابلس الرسمية، 1950،العدد18، 15 سبتمبر، ص231- 233.
[144] صحيفة طرابلس الرسمية، 1950،العدد17،أول سبتمبر، ص221- 224.
[145] جريدة طرابلس الرسمية، العدد 6 ،15 مارس 1945م ، معاطي، أسمهان ميلود،الإدارة البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي1943 – 1951م، كلية الآداب، قسم التاريخ،جامعة السابع من ابريل – الزاوية، ليبيا 1997م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 68 – 69.
[146] جريدة طرابلس الرسمية، العدد 6 ،15 مارس 1945م ، معاطي، أسمهان ميلود،المرجع السابق، ص69.
[147] صحيفة طرابلس الرسمية، 1945،العدد11، أول يونيو، ص159.
[148] الفجر الليبي، 1947، العدد الرابع،20 ابريل، ص27.
[149] صحيفة طرابلس الرسمية، 1945،العدد11، أول يونيو، ص159.
[150] الوطن،1951، العدد 23،246يناير، معاطي، أسمهان ميلود،المرجع السابق، ص69.
[151]الوطن، 1949، العدد159، 18 يناير.
[152] المرصاد ، 1950،العدد 2، 27 نوفمبر.

CA17,1st April 1947.

[25]F0-1015-1074-122418-Imprts From IInitad Kingdom January February 1949.

- التقارير:

[26] تقرير عام الإقتصاد الليبي ،كينليسيد. هـ . ل، 1951، بعثة الأمم المتحدة، نيويورك .

[271] تقرير التنمية الإقتصادية والاجتماعية في ليبيا ،هيجنز، بنجامين. 1952، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة العدائية في ليبيا.

[28] تقرير الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا، بوانو، انجل بابا.1951، ،بعثة الأمم المتحدة سويسرا جنيف.

[29] تقرير عن مصائد الإسفنج والأسماك في ليبيا، سربيش، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ايطاليا، روما، 1952 .

[30] تقرير الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية، بورجوا، فرانسو. 1958 منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة روما.

[31] تقرير عن الأعمال الإحصائية في ليبيا ،وسون، كاربيتر. 1952 ، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية.

[32] تقرير عام الإقتصاد الليبي ،لندبرغ، جون. 1951، ، بعته المساعدة الغذائية لليبيا، الأمم المتحدة.

[33] تقرير عن الزراعة في ليبيا، هويتلي، أوتلوج. 1952، بعثة منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة- روما.

[34] تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943 – 1951 ،كاركتشاف، فلاديمير.1951،ج1، الأمم المتحدة – طرابلس.

[35] التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية العام لسنوات: 1944، 1946،1947، 1948.

[36] تقرير لجنة التحقيق الرباعية في المستعمرات الإيطالية ،المجلد الثالث،1948.

[37] برقة الإحتلال الإيطالي الثالث ، الكتاب الأول، أوامر من 16 – 30.

[38] برقة الإحتلال البريطاني الثالث،"قوانين عسكرية"ج،الإعلانات من21، 40

- الكتب:

[39] الدجاني،محمد طاهر. 1965م، تطور المالية العامة في ليبيا، قسم البحوث – ليبيا .

[40] الشنيطى،محمود. 1951، قضية ليبيا،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة.

[41] العقاد، صلاح. 1970، ليبيا المعاصرة،المطبعة الفنية الحديثة.

[42] القلال، احمد محمد. 2003، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة،جامعة قار يونس – بنغازي.

[43] النصيري، عبد الرزاق احمد، 2008، دراسات ليبية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الشئون الثقافية- ليبيا- الزاوية

[44] بروشين، ن.أ. ت: حاتم، عماد. 1988، تاريخ ليبيا الحديثة حتى عام 1969،مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي – طرابلس.

[45] حقي، محمد فرج،د.ت، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، دار النشر للجامعيين- بيروت.

[46]خدوري،مجيد.ت:زيادة.نقولا.1966،ليبيا الحديثة،دار الثقافة، بيروت.

[47] راسم، رشدي. 1953، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة – القاهرة.

[48] زيادة، نقولا. 1958، محاضرات في تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالي حتى الإستقلال، المكتبة الكمالية – القاهرة.

[49] عقيلة،علي احمد. 1972، أثر البترول على الإقتصاد الليبي، الطليعة للطباعة- بيروت.

[50] علي، عبد المنعم السيد، 1983، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية.

[51] مرسي، فؤاد. 1955، دروس في العلاقات الإقتصادية والدولية، دار الطالب – الإسكندرية

- الصحف والمجلات:

[52] صحيفة طرابلس الغرب : عام 1947 العدد 1169 وعام 1949 العدد 838.

[53] صحيفة طرابلس الرسمية. عام 1943 ، 1945، العدد 11، 21 ، 2، 25، 1946، العدد19،17، 21، 1947، 1949، العدد 1، 1950، العدد 4، 18 ، 17، 6 .

[54] صحيفة برقة الجديدة: 1946، العدد 749، 8يناير ؛ 1947، العدد 740 ، 8 يناير.1948 ، العدد 1.

[55] صحيفة الوطن: عام 1947، العدد101؛ 1949،العدد159، 200، 1951، العدد 23،246، 269.

[56] مجلة التاج ، العدد12، الصادرة في 19 نوفمبر.1951.

[57] مجلة لواء،1951، العدد3.

[58] مجلة دراسات تاريخية ، العدد39 - 40 ، 1991.

[59] مجلة الفجر الليبي، 1947العدد الأول والرابع.

الرسائل العلمية:

[60] معاطي، أسمهان ميلود،1997، الإدارة البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي1943 – 1951، أطروحة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، قسم التاريخ،جامعة السابع من ابريل، الزاوية.

[61] جورج، كلمنص جورج،1973، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي 1943 – 1951م، أطروحة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التاريخية – القاهرة.